جامعة د/ الطاهر مولاي – سعيدة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الظاهرة الحزبية في الجزائر
"الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى يومنا هذا"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في شعبة العلوم السياسية
تخصص: منظمات اقتصادية وعلاقات دولية

إعداد الطالبتان:
- بن شهرة حليمة منال
- بنور حورية

إشراف الأستاذ:
د/ شبلي محمد

الموسم الجامعي: (1437/1436هـ- 2016/2015م)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جامعة د/ الطاهر مولاي – سعيدة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الظاهرة الحزبية في الجزائر
"الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى يومنا هذا"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في شعبة العلوم السياسية
تخصص: منظمات اقتصادية وعلاقات دولية

إعداد الطالبتان:
- بن شهرة حليمة منال
- بنور حورية

إشراف الأستاذ:
د/ شبلي محمد

لجنة المناقشة

أ/ شبلي محمد ..... رئيس اللجنة
أ/ شيخاوي ..... مشرفا مقررا
أ/ موكيل ..... عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: (1437/1436هـ- 2016/2015م)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله،

وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا

الشكر لله عز وجل على ما يسره لي في هذا العمل.. وأتوجه إليه حامدا على كرم عطائه.. فقد وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الجليل

الأستاذ " شبلي محمد"..

على تفضله بقبول الإشراف على هذه المذكرة..

يحتار حرفي ولا يدري كيف يسطر لك كلمات الشكر التي تفي بحقك، وتعبر عن مدى امتناني لوقوفك بجانبي، صدقني لن أنسى وكيف أنسى وقفة أستاذ طالما منحني من وقته وعمله وفكره، وفيض عطائه اللامحدود طيلة فترة إعداد هذه المذكرة..

والذي شكّل بحق نموذجا جديرا بالاحترام والتقدير، فقد بذل من الجهد الصادق والتوجيه الصائب، الذي كان له الفضل الكبير في إنجازها على النحو المنشود..

فعسى الله أن يجزيه كل الخير وموفور الصحة والعافية

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة الموقرة أساتذتي المحترمين:

الأستاذ بن عيسى أحمد، الأستاذ بوزيدي سليمان.

على تفضلهم بقبول المشاركتي في عملي، وهو ما سيثري بالتأكيد هذه المذكرة.

فلهم جميعا الشكر والعرفان والتقدير

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أهدي ثمرة جهدي إلى منارة العلم والإمام المصطفى..
إلى الأمي الذي علم المتعلمين. إلى سيد الخلق..
إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى
أهدي هذا العمل المتواضع... الوالدين العزيزين
حفظهما الله لي وأطال في عمرهما
إلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضلا
إلى كل الأصدقاء والأحباب دون استثناء
إلى الأساتذة الأفاضل.. للنجاحات أناس يقدرون معناها، وللإبداع أناس يحصدونه
لذا نقدر جهودهم المضنية، فأنتم أهل للشكر والتقدير فوجب علينا تقديركم..
فلكم مني كل الثناء والتقدير
إلى كل طلبة العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية(دفعة 2016/2015).
إلى كل عمال جامعة الدكتور "مولاي الطاهر" بسعيدة دون استثناء
إلى كل من سقط من قلمي سهوا
أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح..
وأسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

حليمة منال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة:

تعد الأحزاب لبنة في النظم السياسية الحديثة، نظرا لما تقوم به في المجتمع كونها محرك النشاط السياسي في أي دولة، فهي تمثل وسائل للديمقراطية وتساهم في تطوير النظم السياسية، وتمثل الأفراد داخل المجتمع وتدافع عن برامج ومخططات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر المؤسسات التي ينتمي إليها مناضليها.

والعمل الحزبي بشكله الحديث كان نتاج تطور ارتبط بين نظم الحكم القديمة وحقوق الإنسان، وكذا تطور الدولة ووجود مؤسسات سياسية داخلها استدعت تنظيم جديد كانت الأحزاب جزء منه.

وقد برزت الأحزاب السياسية حديثنا في الدول المتقدمة، سواء الأوربية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها، على غرار الدول العربية التي كانت تحت الاستعمار وكان من العمل الحزبي داخلها إلا قليلا.

إلا انه ومع بداية القرن الواحد والعشرين وبداية نضوج الحركات الوطنية المدافعة عن بلدانها من الوجود الاستعماري، ظهرت الأحزاب السياسية في مصر لبنان و سوريا وغيرها.

والجزائر لم تكن بعيدة عن الحركات الحزبية التي نشطت كثيرا في الربع الثاني من القرن العشرين، حيث ظهرت أحزاب منها حزب نجم شمال إفريقيا وتطورت الحركة الوطنية، وصولا إلى تأسيس جبهة التحرير الوطني كإطار سياسي يمثل الحركة الوطنية ويساهم في استقلال الجزائر.

شهدت الجزائر حياة حزينة منغلقة بعد الاستقلال وسيطر الفكر الاشتراكي على الحياة السياسية؛ ممثلا في الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني، وقد كرس ذلك في دستور 1976.

ونظرا للتحولات التي شهدتها الجزائر وإقرار دستور 1989 المعدل والمتمم، اتجهت الجزائر إلى التعددية الحزبية عبر إقرار مادة دستورية تمنح حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبعدها إقرار قانون للأحزاب وانتخابات برلمانية تم على أثرها توقيف المسار السياسي ودخول الجزائر في مأساة وطنية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعد قوانين الانتخابات أهم وسيلة لتفعيل الديمقراطية والمشاركة الشعبية عن طريق الأحزاب، وقد تم إقرار قانون الأحزاب وتم إقرار قانون الأحزاب سنة 1997 الذي أفضى إلى اختلالات في التمثيل الحزبي داخل البرلمان، مما أدى إلى تعديله من أجل إطفاء أكثر ديناميكية و زيادة التمثيل الحزبي.

إلا أنه مع بداية العهدات البرلمانية في فترة التعددية تمر وتبقى نفس الأحزاب السياسية تكرس الهيمنة على المشهد السياسي، مما أدى إلى فتور المشاركة السياسية للأحزاب والأفراد على حد سواء، إلا أنه وفي خضم الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهدته المنطقة العربية بدأ جليا أن الأمر سيستمد إلى كامل المنطقة العربية، مما عجّل في بعض الدول في إقرار جملة من الإصلاحات السياسية توقف التأجيج الشعبي من جهة، وتعطي أكثر تفاعل مع المشهد العربي السياسي، وقد بدأت في الجزائر مع بداية النصف النهائي من 2011 جملة من المشاورات مع وجوه سياسة من أجل إبداء الرأي نحو النقاط التي يمكن أن تكون مع إصلاح سياسي، وقد أدى ذلك إلى الالتفاف نحو هذه الإصلاحات التي ركزت على الوسائل الديمقراطية من أجل توسيع المشاركة السياسية للأحزاب، من خلال إقرار قانون أحزاب جديد وزيادة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة من خلال إقرار قانون لذلك.

إلا أن إقرار العضوي رقم (01-12) المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالانتخابات، ورغم ما تضمنه من تبسيط لإجراءات الانتخاب و تكريس آليات الشفافية أنه بالمقابل وضع نظام حسابا لعب دورا بارزا في إبقاء هيمنة الأحزاب الكبرى الموالية للسلطة، وحرم الأحزاب الصغيرة من التمثيل داخل المجالس المنتخبة خاصة البرلمان رغم أن الكتلة المنتخبة التي تم بموجبها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من الوعاء الانتخابي الذي قام بالتصويت، وبالمقابل كشف عن نظام تصويت داخل المجالس المحلية الولائية والبلدية، أفضى إلى تناقض بين التمثيل الحزبي داخلها وحجم التمثيل الشعبي لها، مما جعل نظام الحساب ينعكس في إمكانية حدوث انسداد على مستوى التسيير على ضوء الاستشراف لتطبيق هذا النظام.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية: ما هو الإطار التنظيمي للأحزاب؟ **وما مدى توافقه مع الأطر المنظمة للنشاط السياسي في الجزائر؟ وما هي وسائل تفعيله؟**

أهمية الموضوع:

تشكل الأحزاب السياسية أهمية بالغة في تحديد مسار تكريس الديمقراطية، باعتبارها تعد وسيلة لإعمالها و تحقيق أكثر مساواة، وتوسيع المشاركة السياسية للأفراد عن طريق اختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة بواسطة العملية الانتخابية بواسطة العملية الانتخابية التي تتصل بشكل مباشر، وتحديد ملاحمها من خلال النظام الانتخابي المعتمد. يرتبط بشكل وثيق كذلك بما يمكن أن يفرزه النظام السياسي الذي يتبعه، والذي يعتبر خاصية دقيقة يتم إعماله وفقا لتوجهات النظام السياسي للدولة بما يجعل أما تكريسها نفس الخارطة السياسية أو تغييرها نحو اتجاه تعددي.

وقد تم إعمال النظام الحزبي في الجزائر عبر مسار انقسم إلى مرحلتين ،كانت أولها بعد الاستقلال إلى نهاية الثمانيات واتجهت نحو الحزب الواحد، وثانيا جاءت في ضوء حراك اجتماعي تحول إلى مطالب سياسية انعكست في إصلاحات دستورية مست دستور 1989 الجديد الذي كرس للتعددية الحزبية، وما فتئت تأتي بثمارها حتى تم توقيف المسار الانتخابي ودخول الجزائر في مساواة وطنية، أدت إلى مرحلة انتقالية تليها تعديلات دستورية سنة 1996، و إقرار قانون أحزاب أعطى ملامح خارطة حزبية جديد إلا أنه كرس الهيمنة للسلطة في أحزابها الوطنية وإقصاء التوجه الإسلامي.

فرضيات الموضوع:

إن مسار التعددية على الرغم من إقراره لقوانين تنظم الأحزاب، إلا أنه كل مرة ينعكس على الأحزاب الوطنية ويقلص من تمثيلها في المجالس المنتخبة، مما أدى إلى فتور في العمل السياسي للأحزاب خاصة مع عدم القدرة على التكيف مع التشريعات ذات الطابع السياسي.

إلا أن الحراك الاجتماعي الذي شهدته بعض الدول العربية نتيجة الضغط السياسي والتنموي أدى إلى صعود منابر الإصلاح السياسي، تكلل بإعمال قوانين جديدة لتنظيم النشاط السياسي تمثلت أساس في قانون الأحزاب، إلا أن الممارسات أبرزت عن تقليص

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التمثيل الحزبي داخل المجالس المنتخبة، وقد كان له تأثير على الخارطة السياسية في الجزائر مما أدى إلى المطالبة بتعديله أو إلغائه ليتماشى مع الإصلاحات.

أهداف الموضوع:

تضمن أهداف الموضوع في الوصول إلى:

- إبراز مسار تطور التنظيم الحزبي كوسيلة مساهمة في النشاط السياسي وتفعيل دور الأحزاب في المؤسسات السياسية.
- الوقوف على تنظيم الأحزاب هيكليا وإجرائيا و موضوعيا وآليات عملها قانونيا.
- إبراز خصائص النشاط الحزبي داخل الدولة وتطوره عبر مراحل التحول الديمقراطي في الجزائر.
- إبراز الأطر القانونية التي تحكم الأحزاب في الجزائر والوقوف على الممارسات وآليات تفعيل العمل الحزبي وإثرائه.

الصعوبات:

على الرغم من وجود الدراسات المتعددة في مجال الأحزاب في كتب ومذكرات تخرّج، إلا أنها تبقى دائما غير كافية في موضوع فيه من التطورات والممارسات ما يجعله دائما للتحولات التي تعيشها الدولة من كل النواحي، والتي تجعل دائما ضرورة تنقيح وسائل العمل الحزبي بما يتماشى مع معطيات كل فترة. لذا فإن من بين الصعوبات التي واجهتنا هو قلة المراجع المتخصصة وما كان منها غير متوافق مع التحولات، كما أن أغلبها قديمة وغير مستجدة خاصة مع تعلق بالدراسات القانونية مع عدم توفر المراجع بشكل يسير بالمكتبة وقلة الدراسات الدقيقة في جانبها السياسي عن الجزائر.

المنهج المتبع:

باعتبار المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها إلى الحقيقة وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد؛ ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج اعتقدنا أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياة العلمي، ومن ثم إلى دراسة موضوعية هادفة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ. المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعتمد على جمع المعلومات و ترتيبها وتحليل الفقرات وركزنا على سرد مراحل تطور الأحزاب ومسارها في جميع الفقرات، كما قمنا بدراسة للتنظيم الحزبي في الجزائر عبر مراحل المسار الدراسي الديمقراطي في الجزائر سواء مرحلة ما بعد الاستقلال أو مرحلة ما بعد التعددية الحزبية، وركزنا على الجانب القانوني لتنظيم الأحزاب وإطار الإجرائي والموضوعي بالإضافة إلى إبراز عوائق تفعيل العمل الحزبي وسبل ترقيته.

ب. المنهج التاريخي: يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج تراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الأحزاب السياسية عموما قادتنا إلى دراسة التاريخ السياسي و التاريخ عموما لفهم نشأة وتطور قاهرة الأحزاب[1].

أسباب اختيار الموضوع:

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار الموضوع دون غيره، نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر عام 1989، والتي كانت الأحزاب السياسية صاحبة الدور الأساسي، كما أنها تتجاهل دورها في المسار الديمقراطي. وموضوع الأحزاب السياسية عموما يعتبر من بين المواضيع المهمة، التي تسب في قلب النظام السياسي والرهانات السلطوية وهذا ما يجعله موضوع جديد و متجدد باستمرار.

أدبيات أدب الدراسة:

لقد كتب في هذا الموضوع مجموعة من المصادر والمراجع من مجموعة من القوانين التي من شأنها تنظيم الحياة الحزبية والسياسية في الدولة الجزائرية.

فأهم المصادر هي كتاب:

- (مدخل إلى علم السياسة) ناجي عبد النور.
- (الأحزاب السياسية في الجزائر) ياسين ربوح.

[1]- عمار بوحوش ومحمد دنيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- (الأحزاب السياسية) حاروش نورالدين.

كما أشعنا بدراسات أخرى لم تهتم بالظاهرة الحزبية خاصة، وإنما أشارت إليها من خلال نظرتها للنظام التطور السياسي، بالإضافة إلى مختلف الرسائل الجامعية التي ساعدتنا على الإحاطة بالموضوع، كما تم تحديد الإطار الزمني للدراسة من الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى غاية اليوم.

أما الإطار المكاني فشملت الدراسة بلد الجزائر.

تصميم الدراسة:

تم معالجة هذه الدراسة وفق خطة منهجية متسلسلة، ابتداء من مقدمة منهجية إلى موضوع الدراسة والمقسم إلى فصلين؛ كل فصل مقسم إلى ثلاث مباحث ومطالب، وأخيرا خاتمة.

ففي الفصل الأول تطرقنا إلى التأصيل النظري للأحزاب السياسية، فعالجنا في المبحث الأول مفهوم الحزب السياسي وعوامل نشأته، وفي المبحث الثاني وظائف وأهداف الأحزاب السياسية، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى معايير و وسائل ومزايا الأحزاب السياسية.

أما الفصل الثاني فعالجنا الظاهرة الحزبية في الجزائر، ففي المبحث الأول النظام السياسي الجزائري في الأحادية الحزبية والانتقال إلى التعددية الحزبية ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى الإطار القانوني والمؤسساتي للأحزاب السياسية، أما المبحث الأخير فإننا تناولنا فيه واقع الأحزاب السياسية في الجزائر، الاتجاهات الإيديولوجية للأحزاب السياسية.

لأخلص إلى نتائج أقدمها كخاتمة لبحثنا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

التأصيل النظري للأحزاب السياسية

المبحث الأول: الأحزاب السياسية (تحديد وتأصيل)

المبحث الثاني: تصنيف، وظائف وأهداف الأحزاب السياسية

المبحث الثالث: معايير ووسائل ومزايا وعيوب الأحزاب السياسية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

تعتبر الأحزاب السياسية من الجماعات المؤثرة بشكل رسمي في السياسة العامة للدول، ويكاد يقترن وجود نظام ديمقراطي في بلد ما بوجود الأحزاب السياسية حتى تتمكن هذه الأخيرة من المشاركة في الحكم عن طريق الانتخابات، التي تحشد لها الانتصار والمتعاطفين مع المشروع السياسي الذي يحمله الحزب، ويسع الحزب من خلال المشاركة في الانتخابات إلى تحقيق مصالح أعضائه والمتعاطفين معه وقد يكون مشاركا في الحكم أو معارضا له أو بعض المعارضة أحيانا والتأكيد أحيانا أخرى.

أما عن تأثير الأحزاب في مجريات الأحداث السياسية وتسيير الشأن العام فيكون من خلال البرلمان، الحكومة والجماعات المحلية التي تشكل من الأحزاب الفائزة بالانتخابات التي تنظم دوريا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: الأحزاب السياسية (تحديد وتأصيل)

المطلب الأول: مفهوم الحزب السياسي

يتم تناول التأصيل النظري لمفهوم الأحزاب السياسية حيث يتعرض إلى مفهوم الحزب السياسي في مطلب أول، عوامل نشأتها في مطلب ثان، أما في المطلب الثالث فقد تعرضنا إلى سلبيات وإيجابيات الأحزاب السياسية.

1- المعنى اللغوي:

جاء في **مختار الصحاح**، حزب الرجل أصحابه وحزب أيضا يعني الزائفة، ويقال: تحزبوا بمعني تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام[1]. ومن هنا نرى أن كلمة **حزب** لغة تفيد الجمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما.

كلمة سياسي: مأخوذة من كلمة السياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشئون الرعية، واستخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، غير أن كلمة **سياسة** تعني في الوقت الحاضر؛ كل ما يتعلق بالسلطة، أو كما يقول **مارسيل بريلو**:" إن السياسة بنسبة للعامة، تعني أساس الحياة السياسية، الصراع حول السلطة، أنها ظاهرة بنفسها أما بنسبة للناحية العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة".

وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها، وبتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة، والبقاء فيها أو الاشتراك فيها.

2- المعنى الاصطلاحي:

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي، والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا الاختلاف إلى تعدد الأيدولوجيات، وإلى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه، وإلى الزاوية التي ينظر منها إليه.

---

[1] - الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي: **مختار الصحاح**، لبنان: مكتبة لبنان، 1985، ص56.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- تعريف الفكر العربي:

يكاد يعتبر الفكر العربي تماما مع الفكر الليبرالي في نظراته للأحزاب السياسية، فموسوعة السياسة نصف الحزب بأنه:" مجموعة من المواطنين، يؤمنون بأهداف فكرية (إيديولوجيا) مشتركة، وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم[1].

يعرفه دكتور **رمزي طه الشاعر** بأنه:" جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص، وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها"[2].

كما يعرفه الدكتور **سليمان الطماوي** بأنه:" جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية، للفوز بالحكومة، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين"[3].

ويعرفه الدكتور **أسامة الغزالي** بأنه:" اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذو بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر عن مصالح اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"[4].

4- الفكر الليبرالي:

يركز في تعريفه للحزب السياسي عن الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب هو الوصول إلى السلطة، والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه.

فيعرف **بيغامين غامستون** الأحزاب السياسية:" هي جماعة من الناي لها اتجاه سياسي معين"[5]. أما **جون جيكال، أندري أوربو:**" أن الحزب تنظيم دائم يتحرك على

---

(1) - **موسوعة السياسية**، عبد الوهاب ألكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 130/2.

(2) - رمزي الشاعر: **النظرية العامة للقانون الدستوري**، دار النهضة العربية، 1982، ص694.

(3) - سليمان الطماوي: **النظام السياسية والقانون الدستوري**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص297.

(4) - أسامة الغزالي: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسة عالم المعرفة، الكويت، العدد 117، سبتمبر 1987، ص21.

(5) - Marcel Prelat : **Science Palitique**, P.U.F, Paris,1967, P10

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسية معينة"[1].

ويعرف **جورج بيردو** الحزب السياسي بقوله:" هو كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك لجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل تأثير على قرارات السلطة الحاكمة".

يلاحظ أن هذا تعريف يركز على معيار المشروع السياسي الذي يميز الحزب السياسي، وقد وضع الإستاد **فرانسوابوريك** ثلاثة (03) عناصر لابد من وجودها في كل حزب سياسي وهي:

أ. مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على تعبير عن مطالبهم.

ب. وجود مجموعة اقتراحات تسمى سياسة الحكومة.

ج. وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.

على الرغم من أن أغلب دارسي الأحزاب السياسية؛ قدموا تعريفاتهم لـ **الحزب السياسي**، فإن البعض لم يهتم بمسالة التعريف بشكل مباشر، ابتداءا من كتاب الإستاد الفرنسي **موريس ديفرجيه** (الأحزاب السياسية) الذي صدر سنة 1951، لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب السياسي. وكذلك الأستاذ الايطالي **جيوفاني سارتوري** في مؤلفه الذي صدر 1976 بعنوان (الأحزاب والنظم الحزبية)، ثم استدرك الموقف نتيجة دخول الدراسات الحزبية ضمن عديد من المجالات السياسية، وظهور الأحزاب بدول العالم الثالث، ليطلق مصطلح (الظاهرة الحزبية) للدلالة على كل الأحزاب، وأي كيان شبه حزبي يقوم بمهام الأحزاب السياسية، فالأحزاب هي كتل وأجزاء وهيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتغيير عن مطالب اجتماعية محددة.

---

[1]- Jean Gicquel et André Hauriou : **Droit constitutionnel et institutions Politiques**, Paris, 1985, P228

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- الفكر الماركسي:

على خلاف وجهة نظر الفكر الليبرالي للأحزاب السياسية، فإن نظرية الأحزاب السياسية لدى الفكر الماركسي تقوم في إطار العقيدة الشيوعية، حيث ينظر للحزب بوصفه أحد عناصر الصراع السياسي في المجتمع، من أجل الاستحواذ على السلطة، والاستبداد بها، فيقوم الحزب في المجتمع بدوره طليعي، بعكس مصالح الطبقة العاملة، ويقودها صوب أهدافها المنشودة[1].

فالإحساس الفلسفي الذي تقوم عليه الأحزاب لدى أصحاب هذا الفكر؛ هو فكر الحزب الواحد، الذي لا يسمح بوجود أي حزب آخر، وتمثله الأحزاب الشيوعية التي تتبنى الماركسية اللينينية. فإذا أزيل التعدد والاختلاف الطبقي زالت الحاجة إلى تعدد الأحزاب، وإذا أصبح المجتمع طبقة واحدة، انتفت الحاجة إلى أكثر من حزب واحد هو طليعة هذه الطبقة أو المجتمع.

وأما بقية الطبقات السابقة، فليسا بها حق ممارسة الحياة الحزبية وحق الانتخاب والترشخ[2].

فيعرف **ماركس** الحزب بأنه:" التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة"[3].

ويعرف **ستالين** بأنه:" قطاع من طبقة، قطاعها الطليعي يعكس مصالحها ويعودها صواب أهدافها المنشودة"[4].

منافسة تعريفات الفكر الماركسي للأحزاب السياسية:

- الفكر الماركسي ومذهبه في صراع الطبقات بعيدة تمام البعد عن واقع الأحزاب فلم يعد ثمة صراع بين الطبقات أو قيام أحزاب على هذا الأساس.

---

(1) - عبد الجواد: **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، ص127

(2) - ديندار شفيق الدوسكي: **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث**، دار الزمان، سوريا، ط/2009، ص:56،57.

(3) - عبد الجواد: **المرجع السابق**، ص127

(4) - الشارود: **التعددية الحزبية في ظل الدولة الإسلامية**، ص97.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: عوامل نشأة الأحزاب السياسية

هنالك عدة عوامل ومتغيرات لتغير نشأة الأحزاب:

1- العامل السيكولوجي:

يميل أنصار هذا الاتجاه إلى الربط بين نشأة الأحزاب وما تنطوي عليه الطبيعة البشرية من ميول ونزاعات قطرية، تتمثل في حاجة الإنسان إلى الاهتمام والارتباط بالجماعة، والتنافس والصراع مع الآخرين. ويعتبر الحزب السياسي الإطار المنظم المعبر عن هذا الميول ومن خلاله يتنافس الناس ويتصارعون مع غيرهم، ونظرا لأن الناس ينقسمون إزاء عملية التغير إلى فريقين: أحدهما يؤمن بالتغيير والآخر يقاومه، فمن المحتمل أن يسعى كل فريق إلى تشكيل حزب يمثله، زمن هنا طهرت الأحزاب الراديكالية والأحزاب المحافظة[1].

2- العامل المؤسساتي:

ترتبط هذه النظرية بين نشأة الأحزاب وتكوين المجالس التشريعية، والتوسيع في حق الانتخاب، ويعتبر **موريس ديفرجيه** رائد في هذا المجال، حيث يرى أن ظهور الأحزاب السياسية قد اقترن تاريخيا بظهور ما يسمى **الجماعات البرلمانية**، تلك الجماعات التي نشأت داخل البرلمان عندما شعر الأعضاء أنهم في حاجة إلى جماعة يعملون داخلها كفريق متجانس، من أجل الدفاع والحفاظ على مصالحهم (إعادة انتخابهم والتأثير في جمهور الناخبين) ومع التوسع في حق الاقتراع وزيادة حجم الناخبين بدأت هذه الجماعات في تنظيم هذا الجمهور داخل ما يعرف بـ **اللجان الانتخابية من أجل الدفاع عن مصالح الناخبين في آن واحد.**

ومن خلال الاتصال المستمر، وتوطيد العلاقات بين هذه الجماعات وتلك اللجان برزت فكرة الأحزاب السياسية.

3- العامل الإيديولوجي:

يريد أصحاب هذا الاتجاه؛ أن ظهور الأحزاب السياسية يرجع إلى ظهور الإيديولوجيات الديمقراطية، التي كان لها الفضل في القيام البرلمانات واتساع حق

[1] – على زغدود: **نظام الأحزاب السياسية في الدول العربية**، متيجة للطباعة، 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاقتراع، والتي من خلالها أصبح الحزب يمثل ضرورة وأداة رئيسية لمواجهة النظام الديكتاتورية والأوتوقراطية وتدعيم الحكم الديمقراطي والحريات العامة[1].

4- العامل التاريخي:

يربط أنصار هذا الاتجاه؛ نشوء الأحزاب بتعرض النظام السياسي إلى مجموعة من الأزمات تتمثل فيما يلي:

أ. أزمة الشرعية: يقصد بها عجز المؤسسات السياسية القائمة في مجتمع ما عن التعامل مع التغيرات الناشئة والمطالب المتزايدة.

ب. أزمة المشاركة: ويقصد بها ظهور جماعات جديدة راغبة في الإسهام في العملية السياسية، الأمر الذي يفرض ضرورة توفير قنوات الاتصال اللازمة.

ج. أزمة التكامل القومي أو الاجتماعي في الدولة: ويقصد بها أن تكون المنافسة الحزبية تعبير الانقسامات السلالية في المجتمع، كما هو الحال في الكثير من الدول العالم الثالث.

5- العامل التنموي:

يرى أصحاب هذا العامل أن نشأة الأحزاب السياسية مرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عن عمليات التحديث والتحضر في المجتمع، وما يقترن بهذه العمليات من نتائج سياسية، كالمطالبة بدور في اتخاذ القرارات ووجود جماعات لها مصالح تسعى للدفاع عنها، وتؤمن بان من حقها أن تشارك في السلطة وأن يكون لها دور مؤثر وفعال في العملية السياسية ومن أجل ذلك قد تلجأ هذه الشرائح الاجتماعية الجديدة إلى إنشاء أحزاب خاصة بها[2].

---

[1] - عبد النور ناجي: **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007، ص144.

[2] - المرجع نفسه، ص145.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية

يختلف دور الأحزاب إذا كانت حاكمة، أي في السلطة أو بعيدة عنها بحيث عندما تكون في السلطة تظهر بأنها تبذل جهودها وتعمل على تحقيق المصالح الاجتماعية للجماهير الشعبية، وبقدر ما تتمكن من البقاء في السلطة، وتقوم الأحزاب التي تتولى الحكم بالتأييد لمشاريع الحكومة ومنع سقوطها وتلعب دورا مكملا لنشاط الحكومة فيقوم الحزب بالتوعية أو التنشيط أو التعبئة لإنجاح المشروع الحكومة الذي هو في نفس الوقت برنامج الحزب، كما يعمل على إضفاء الشرعية على أعمال الحكومة وجلب التأكيد الشعبي لها، أما الأحزاب السياسية التي تمارس الحكم ولا تكون في السلطة فينصب دورها على المعارضة ومراقبة أعمال الأحزاب أو الحزب الذي يمارس السلطة، وكشف أخطائه وأخطاء حكومته، فينتقد تصرفاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاسبتها وإحراجها في البرلمان ومسائلتها سياسيا. بالإضافة إلى تشجيع الأفراد على الممارسة السياسية والانضمام إليها، وتأييد رأيه لكسب أنصاره ومؤيدين لكي تصل بأصواتهم إلى السلطة أو المشاركة فيها. ويختلف دور الأحزاب السياسية في الأنظمة الرأسمالية العامة، أي الحيلولة دون استبداد الحكومة ومنع قيام حكومة الأقلية وتكشف الأحزاب المعارضة أخطاء نشاط الحكومة والحزب الحاكم للإطاحة به من السلطة حيث تجديد الانتخابات يتخلص دور الأحزاب السياسية في تولي الحكم أو في المعارضة[1].

[1]- عبد النور ناجي: **المرجع السابق**، ص146.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: تصنيف، وظائف وأهداف الأحزاب السياسية

المطلب الأول: تصنيف الأحزاب السياسية

إن تصنيف الأحزاب السياسية يواجه إشكالية معايير التصنيف، فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى اختلاف في طبيعة الحزب وتنظيمه وأهدافه أو راجع ذلك إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة.

أثناء الحديث عن موضوع تصنيف الأحزاب السياسية يأخذنا الحديث إلى أبرز الكتاب في هذا المجال؛ ألا وهو **موريس دوفرجيه** الذي ميز بين الأحزاب النخبة والأحزاب الجماهيرية والأحزاب المرنة[1].

كما اقترح عالم السياسة **جون شارلو** تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار، ليس الإيديولوجية والتنظيم الظاهري للحزب، ولكن بالأخص أهداف الحزب وإستراتيجية، ويميز هذا التصنيف بين أحزاب الأعيان، أحزاب المناضلين، أحزاب التجمع.

1- أحزاب الأعيان:

تشبه أحزاب الأطر، تظم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية تتمتع بثورة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب.

2- أحزاب المناضلين:

تقوم بإعطاء اهتمام أكبر للمنتسبين في صفوفها، والذي يدفعون اشتركا ويبذلون نشاطا لمصلحة الحزب، وهؤلاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا لمصلحة الحزب واتخاذ قراراته.

3- أحزاب التجمع:

تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية، فهذه الأحزاب غير طبقية وتهدف إلى تعبئة الناخبين من أصل اجتماعي ومهني وعرقي مختلف.

---

[1] – عبد النور ناجي: **نظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية**، قالمة: مديرية النشر لجماعة قالمة، ص35.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سننتقل الآن حول تصنيف الأحزاب السياسية العربية التي تعتمد على معايير إيديولوجية وشكل العضوية، وطبيعة القوى المؤيدة، ودرجة المؤسسة وأساليب العمل وهي:

أ. أحزاب الأشخاص: تدعو إلى التغيير المعتدل وتقبل المنافسة، يتم تحديد قيادتها من أبناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعية، كبار التجار شعبيتها محددة، قليلة الانتشار على مستوى الطبقة الوسطى، تعتمد على أسلوب الحوار والخطابة.

ب. أحزاب الكوادر: ظهرت لتعارض النظام القائم، اتسمت إيديولوجياتها بالثورة، ورفضت المنافسة الحزبية، تجند نخبتها من المثقفين والموظفين.

ج. أحزاب الحركة الوطنية: ظهرت كرد فعل على الاحتلال، كان هدفها الاستقلال، انتشرت في الريف أكثر من الحضر، كان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في إطارها.

د. أحزاب النظام الحاكم: كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينيات والستينيات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة، وبحكم نشأتها ارتبطت بالنظام وعارضت المنافسة الحزبية.

ه. الحركات الدينية: ظهرت في العشرينيات لتكون أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة، ثم انتشرت في السبعينيات، تدعو إيديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع، وتتصدى للنظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية[1].

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية

1- وظيفة التعبير عن رغبات الجماهير (الإرادة الشعبية):

يقوم الحزب في الحقل السياسي بتوجيه الرأي العام وتكوينه، وعند قيامه لهذه العملية يسعى إلى توطيد نفوذه، أما يكسب ثقة المواطنين في حالة ممارسته وأما بالضغط على الحكومة في حالة المعارضة وعند وصوله إلى ذلك يصبح هو المعبر عن الرأي

[1]- محمد السويدي: **علم الاجتماع السياسي (ميدانه وقضاياه)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص103.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعلى هذا النحو يصبح وسيط بين السلطة والرأي العام، وبقيامه بهذا الدور فهو يقوم بوظيفة منبرية (***Fonction Tributinne***) حسب **جورج لافو** لأنه يسعى إلى إيصال مطالب المواطنين إلى السلطات العليا والهيئة الحاكمة، وهذا ما يؤكده التحليل النسقي لـ **دفيد إستون** عبر المطالب التي تعالج داخل العلبة السوداء، فالفرد لوحده لا يمكن أن يؤثر في النظام السياسي بصفة فعالة وهكذا يصبح الحزب قوة تعبر عن المصلحة العامة من خلال المصلحة الخاصة للفرد. ومن ثم يكون الحزب قد نظم وهيكل الأفراد والجماعات المختلفة وسمح لها بالتعبير عن مطالبها ورغباتها وحاجياتها بصفة منظمة وفعالة وللوصول إلى أكبر درجة من الفعالية.

2- وظيفة تكوين الرأي العام وهيكلة الاقتراع:

وهي من بين الوظائف المحورية في حياة الحزب السياسي ومن خلالها يقوم بتوجيه المواطن المحورية في الحياة الحزب السياسي وإيقاظ روح المسؤولية لديه، وإشهاره بعدم تنافي المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة، فهذه العملية التحسيسية التي يقوم بها الحزب تسعى إلى توجيه المواطن وإنماء الشعور لديه بالمسؤولية، فالأحزاب تقوم بدورها المتمثل أساسا في توعية المواطن وإعداده سياسيا، خاصة بما يتماشى بتوجهها العام من القضايا المطروحة من خلال برامج وسياسة محدد ومن خلال عمل سياسي مطابق للواقع، وتقوم الأحزاب بإيصال ذلك عن طريق قنوات معينة تجعل الحزب شبه منظمة إعلامية تقدم للجماهير مختلف المعلومات، وأثناء هذه العملية يقوم الحزب بإخفاء، وكذا تزين المعلومات خاطئة أو كاذبة، الأمر الذي قد يفقد الحزب مصداقيته أمام المواطنين ومن ثم فقدان دوره كوسيط[1].

3- وظيفة تكوين واختيار النخبة السياسية (تكوين واختيار القيادات والكوادر السياسية)[2]:

يتفق الجميع أن الأحزاب تسعى إلى كرسي الحكم وممارسة السلطة من خلاله أو المشاركة فيها، فإنها تعتبر أيضا مدرسة تلقي فيها مبادئ ممارسة السلطة وغالبا ما لا

---

[1] - تامر كامل محمد الخزرمي: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص213.

[2] - **المرجع نفسه**، ص215.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تتعرف الجماهير إلا على أولئك الذين يقع الاختيار الحزب عليهم لتمثيله في المعارك الانتخابية.

بمعنى يدفع الحزب بأنجب مناضليه إلى الساحة السياسية يتعرف عليهم الناخب، ويرافق هذا الوظيفة التكوينية عملية انتقاء المرشحين أو الإطارات السياسية، وتبدأ هذه العملية الانتقائية داخل الحزب على اعتبار أنه المكان المناسب لتلقين الأفراد الذين ستوكل لهم مسؤوليات سياسية، ويحدث ذلك بوضعهم محل التجربة للتأكيد من كفاءاتهم ومهاراتهم وفي النهاية كل تجربة يدفع بمن هو أنسب أو كفأ لتولي مهام سياسية أمام الهيئة الناخبة، ويخضع هذا الانتقاء إلى تدرج المسؤوليات داخل الحزب والحزب عبارة عن جهاز يساعد المواطن على اختيار ممثليه وفي أغلب الأحيان يقوم الحزب بدفع المتمرسين في صفوف الحزب، ومن له مكانة تجعله يفرض نفسه في الحياة السياسية.

4- وظيفة تنظيم المعارضة:

رأينا سابقا أن من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحزب هي الوصول إلى السلطة، أو محاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة أو القائمة، وذلك بواسطة تنظيم المعارضة.

والمعارضة في النظم الديمقراطية لها أهمية كبرى، حيث تمكن الجميع من إبداء الرأي المساند أو المختلف، ويتم ذلك في إطار قانوني منظم يجعل من المعارضة جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية، ويلعب الرأي العام دورا كبيرا في تنمية المعارضة، فهو المبادر برغبة التغيير. ولهذا ينبغي تنظيم المعارضة بالاعتراف بها على كونها برامج بديلة عن برامج الأغلبية الحاكمة، وعلى هذه الأغلبية أن تتقبل النقد الموجه لها إذا كان برنامج المعارضة يستجيب لمطالب الرأي العام في التغيير على أن يتم هذا التغيير، وفقا للشريعة المعمولة بها، وهذا ما يسمى بـ **استمرارية المؤسسات الدستورية**، فوظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محددة الأبعاد[1].

[1]– تامو كامل، محمد الخزرمي، **مرجع سابق**، ص215.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- وظيفة التوفيق الاجتماعي:

من المعلوم أن كل نظام سياسي يعمل قدر جهده من أجل البقاء والاستمرار، من امتيازات هذا النظام وتسعى بدورها تدمير والقضاء عليه وتغير لصالحها. ولهذا فإن الحزب عن طريق تأطير وتنظيم وتنسيق جهود مثل هذه الجماعات أو الفئات، وعن طريق التعبير عن طموحاتها، ومطالبها بشكل سلمي يفرغ شحنة العنف من المجتمع، وبالتالي يعمل على تهدئة الصراع الاجتماعي داخل المجتمع وجعله صراعا وتنافسيا ديمقراطيا، وبتالي يحقق التداول السلمي على السلطة والحفاظ على النظام السياسي نفسه، ومن ثم يحقق الوفاق الاجتماعي بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية[1].

6- وظيفة المشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها:

قد مارس ويمارس الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في عديد من الحالات دورا لهذا الخصوص، ورغم تفاوت هذا الدور في أهمية ووزنه من حالة إلى أخرى، إلا أن مرجعه هو طبيعة الحزب باعتباره يمثل امتداد لأجهزة الدولة وأحد أدواتها للتعبئة والتوجيه والضبط والسيطرة في بعض الحالات، أو باعتباره المسيطر على أجهزة الدولة في حالات أخرى[2].

إن دراسة الحزب داخل الحزب السياسي يوضح لنا بشكل من الأشكال البيئة التي ينشط فيها الحزب السياسي، من خلال وظائفه وتنظيمه الذي يمنحه شكلا مميزا ويخول له الاستمرار، لكن هذه الاستمرارية مقرونة إلى حد كبير بمدى قدرة الحزب على كسب موارد مالية، وفي هذا السياق كثيرا من تطرح تساؤلات عن أصل الموارد المالية التي تحصل عليها الأحزاب لتسيير نفسها ونشاطها، من ثم الحفاظ على وجودها السياسي[3].

---

(1) - نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص85.
(2) - **المرجع نفسه**، ص86.
(3) - ثامر كامل محمد المزرمي: **مرجع سابق**، ص217.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث: أهداف الأحزاب السياسية

1- الأهداف الرئيسية:

معظم الأحزاب في العالم تهدف إلى الوصول إلى السلطة في بلداتها من أجل تنفيذ أهدافها ومبادئها وبرامجها العامة، وفقا للتنافس الديمقراطي وعبر صناديق الاقتراح، فإذا لم تتمكن من ذلك فسوف تحاول المشاركة في السلطة مع أحزاب أخرى ذات أهداف قريبة من أهدافها، أو أنها تمارس المعارضة للسلطة الحاكمة، والسعي للتأثير عليها لتحقيق تلك الأهداف، وقد تحاول بعض الأحزاب الوصول إلى السلطة بصورة غير شرعية، فالانقلاب العسكري والثورة الشعبية أو الاحتلال الأجنبي، ولكن عليها أن تميز الحالة، شريعة ديمقراطية عبر إجراء انتخابات حرة، والسماح للأحزاب الأخرى وبالتنافس معها، رغم أن ذلك حالة نادرة، لاسيما في الدول النامية أين تكثر الانقلابات العسكرية[1].

2- الأهداف العامة:

وهي الأهداف التي ينظمها دستور الحزب وهي بدورها تتشكل من أهداف وطنية أو قومية أو دينية أو إقليمية أو دولية، وفقا لتشكيلة الحزب وتنظيمه وانتمائه السياسي وطبيعة أهدافه، إذا كانت مطلقة أو نسبية، عامة أو خاصة، ويمكن إجمالها بما يلي:

- حماية البلاد من العدوان الخارجي.
- تحقيق السلام والوئام داخل البلاد.
- خدمة الأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم، وسبل العيش الكريم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحة عبر عدة برامج.
- مراقبة الحكومة ومؤسساتها، وبيان أوجه الخطأ لمعالجتها، وأوجه الصواب لتأييدها.
- تقديم الخدمات لأعضاء الحزب، وأفراد الشعب كفتح الأبواب التعليمية ومكافحة الأمية، وتشكيل اللجان الصحية، إعانة ورعاية الفقراء.
- نشر الوعي السياسي في صفوف الحزب والشعب عبر الندوات والمؤتمرات والمطبوعات الحزبية واللقاءات وإصدار البيانات، ومذكرات الاحتجاج.

---

[1]- أقتحان أحمد سليمان الحمداني: **الأساس في العلوم السياسية**، عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط/1، 2004، ص303.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تحديث وترشيد السلطة واستبدالها من سلطة تقليدية إلى سلطة سياسية موحدة.

3- الأهداف القومية:

إذا كان الحزب قوميا فان أهدافه تتلخص فيما يلي:

- تحقيق الوحدة القومية، سواء بين دولة تنتمي إلى أمة واحدة كالأمة العربية، أو إذا كانت الأمة مجزأة بين دولة تحتل أراضيها.
- الكفاح السلمي أو المسلح لتحقيق هدف الوحدة، والانفصال عن دول محتلة.
- نضر الوعي القومي بين جماهير الأمة.

4- الأهداف الدينية:

- إقامة مجتمع ديني تطبق فيه الشعائر الدينية.
- إقامة دولة دينية من الدول المنتمية إلى دين واحد.
- نشر الوعي الديني بين أبناء الدين الواحد.

5- الأهداف الدولية:

- تحقيق الأمن والسلم الدولي ونبذ الحروب.
- التعاون بين الدول على أسس المصلحة المتبادلة.
- حل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية.
- إقامة مجتمع إنساني واحد وفقا لإيدولوجية الحزب.
- التعاون مع الأحزاب الأخرى في العالم، لاسيما إذا كانت أهدافها متقاربة[1].

[1] - أقطحان أحمد سليمان الحمداني: **مرجع سابق**، ص:305-306

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث: معايير ووسائل ومزايا وعيوب الأحزاب السياسية

المطلب الأول: معايير الأحزاب السياسية

توجد أربعة معايير وهي في نفس الوقت ضرورية وكافية للحصول على حزب سياسي:

أ. **المعيار الأول:** تنظيم مستمر وهذا يعنيان يكون للحزب **الأمل في الاستمرار**، لكن في الحقيقة هذا المعيار لا يستبد الأحزاب المؤسسة من قبل إنسان واحد، أو التفاف مجموعة من الناس حول فرد، بشرط أن هذه الأحزاب تبقى على قيد الحياة من أجل الهدف الذي أنشأت من أجله.

هذا المعيار مهم لتمييز الأحزاب الحديثة عن تلك التي تدعوها أحزاب **التشريفات** أو أحزاب النبلاء، كالتي ظهرت في انجلترا في القرن الثامن عشر، ولكن بالمقابل هذا المعيار يفقد أهميته بالنسبة للأحزاب الحالية والتي في معظمها لا تختفي مع اختفاء مؤسسيها.

ب. **المعيار الثاني:** تنظيم متقن وكامل على مستوى كامل الدولة، من هذا المعيار نستنتج أننا لا يمكن أن نعتبر الأحزاب المحلية هي أحزاب سياسية كاملة، حيث يجب أن يكون هنالك ترتيبات للأحزاب، محلية تابع إلى مركز ربما هذا المعيار مرتبط بشكل كبير مع ما قبله فلا أمل لحزب ليس له امتدادات محلية داخل الدولة أن يعيش طويلا[1].

ج. **المعيار الثالث:** الإدارة الحرة والقوية لقادة الأحزاب الوطنية والمحلية بممارسة السلطة متفردة أو مع أحزاب أخرى، في نظام سياسي قائم، أو نظام مستقبلي. هذا المعيار يميز الجرب السياسي عن الجماعات السياسية التي تعمل لممارسة الضغط فقط على السلطة السياسية (جماعات الضغط وجماعات المصالح)، مع هذا يبقى التميز صعبا جدا في الكثير من الأحيان بين النوعين، حيث توجد مجموعة سياسية تتأسس للدفاع عن مصالح محددة، ومع نجاحاتها تحول نفسها لأحزاب سياسية (حزب العمال البريطاني مثلا ينحدر في الأساس من النقابات العمالية).

[1] - نور الدين حاروش: **الأحزاب السياسي**ة، الجزائر، دار الأمة، 2009، ص25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

د. **المعيار الرابع**: وهو البحث عن المساندة الشعبية، من خلال الانتخابات أو أي شكل آخر، هذا المعيار بالتحديد يدفع الأحزاب السياسية للبحث عن **المراكز** أو **مخابر الأفكار** للحصول على المقترحات السياسية[1].

المطلب الثاني: وسائل الأحزاب السياسية

1- الوسائل السياسية:

أ. التمثيل النيابي: من أهم وسيلة، حيث يسعى الحزب إلى التواجد في مختلف المجالس المنتجة سواء المحلية أو الوطنية، وخاصة البرلمان وبقدر ما ينجح الحزب في إيصال أكبر عدد ممكن من أعضائه الأكفاء إلى مثل هذه المناصب بقدر ما يعمل على تثبيت ونشر مبادئه وبرامجه.

ب. المناقشة والإقناع: المناقشة والحوار من الوسائل الضرورية لتحقيق وتماسك وحدة الحزب الداخلية، حيث يرفق من جهة بين وجهات نظر أعضائه المتباعدة أو المتضاربة، كما يطور موافقة وبرنامجه بفضل الآراء والمعلومات التي يشرح عنها المناقشات المختلفة داخله[2].

فالإقناع أسلوب واعي وعقلاني وأخلاقي، حيث يحاول احد الأطراف المعنية من الأحزاب السياسية، في أن يكسب ويجذب إليه طرفا أو أطراف أخرى وذلك بتفهم أفكار وبرامجه والقبول لبها وإقناعهم بها.

ج. المساومة والتوفيق: لا يقدر ولا يمكن للكثير من الأفراد والجماعات التأثر على السلطة الحاكمة وعلى السياسة العامة، إلا من خلال تنظيمات والتي على رأسها الأحزاب السياسية، حيث تحاول بعضها بالدخول في المساومة مع أحزاب سياسية معينة من أجل التواصل إلى مبادرة مفيدة لكليهما، وتحقيق لهما مصلحة أو مصالح مشتركة، بالتالي " فالمساواة هي عملية تفاوضية، بين جهة تملك شيئا تحتاج إليه

---

[1]- نور الدين حاروش: **مرجع سابق**، ص25.
[2]- الأمين شريط: **مرجع سابق**، ص257.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وترغب في الحصول عليه جهة أخرى تملك بدورها شيئا، يمكن مبادلته إزاء ذلك الشيء الذي تحتاجه".

تولي الأدبيات الفردية قيمة كبيرة للمساومة والتوفيق باعتبارها أساس العمل السياسي وجوهر العملية السياسية في الديمقراطية العزبة، حيث يراها البعض أداة تزود المواطن بأسس الراحة والطمأنينة وتقلل من نفقة الفعل السياسي وحسابات صنع القرار، وتوفير رقابة المواطن والجماعات على الموارد الإنسانية والاقتصادية وهي أداة قادرة على تحقيق التحولات السلمية.

د. تشكيل التحالف (***Coalition Formation***): لا تستطيع الأحزاب تحقيق مصالحها على المدى البعيد، من خلال منظورها الاستراتيجي، حيث تلجأ إلى التحالف كخيار تكتيكي أكثر فاعلية في التأثير على السلطة الحاكمة والسياسية العامة، فبناء التحالف يعني اشتراك حزبين أو أكثر نحو نفس الهدف على الرغم من اختلافها وتناقضها إزاء أهداف أو قضايا أخرى، فتتحد لأجل تحقيق ذلك الهدف[1].

إذا فالتحالف غالبا ما يتشكل من قبل فرق أو جماعات أو أحزاب قد تكون متضادة فيما بينها، والذي يوحدها هو هذا الهدف المتحالف من أجله بينها.

ه. التعاون: يتم التعاون بين الأحزاب السياسية عندما تكون لهذه الأخيرة أهداف معينة تسعى لتحقيقها، فيتوقعون أن حصولهم على المكاسب والامتيازات التي يريدونها يدفعهم نحو التعاون والاتفاق على قرارات السلطة وأن هذا هو الأنسب لبلوغ هذه الأهداف[2].

ومثال على ذلك وجود اقتراح في البرلمان يقضي بزيادة أعداد موظفي الوزارات وكان الرأي العام مع أو ضد الفكرة.

و. النقد: يلجأ الحزب بصفة دائمة إلى نقد وإبراز نقائص وعيوب وأخطاء الأحزاب الأخرى، خاصة الحزب أو الأحزاب الحاكمة، وهذا ليبين أفضلية برامجه ومبادئه عن برامج تلك الأحزاب، ما يبين بذلك أهمية وجدارته بالحكم منهم وليكسب أعضاء جدد

---

(1) - كامل المنوفي: **مرجع سابق**، ص145.

(2) - فهمي خليفة المهداوي: **مرجع سابق**، ص259.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الأحزاب، كما تلجأ إلى أساليب الهجوم على الأحزاب الأخرى سواء كان محقا في ذلك أو كان على باطل.

ز. إدماج المصالح الخاصة في المصالح الوطنية: تعمل كل الأحزاب على التوافق بين مصالحها الخاصة والمصلحة الوطنية والعامة، وذلك عن طريق التمسك بالمبادئ والقيم والشعارات الوطنية حتى تظهر أنها لا تنافس مع المصلحة، بل تعمل على خدمتها وتحقيقها، وبالتالي التأييد والدعم الشعبي، وبعض الأحزاب تربط نفسها بالدستور حتى تبين أنها مدافعة عنه وعن المصلحة الوطنية، كما تظهر الأحزاب أيضا بمظهر المتمسك والمدافع عن القيم الإنسانية مثل حقوق الإنسان، وقيم الشرف والفضيلة والكرم...الخ[1].

2- وسائل الاتصال:

تلجأ الأحزاب إلى الوسائل الإعلامية المختلفة من صحف وإذاعة مسموعة ومرئية حيث تصدر الجرائد والمجلات والبيانات للإقناع ببرامجها وتحقيق مختلف أهدافها، وهذه الوسائل ذات فعالية كبيرة، إلى درجة أن كل حزب يسعى إلى أن تكون له عدة وسائل إعلامية تحت تصرفه[2]

3- الوسائل المادية الأخرى:

تقوم الأحزاب بتنظيم تظاهرات حزبية مختلفة، سواء فكرية كالمحاضرات والمهرجانات وإنتاج الأفلام الوثائقية ونشر الكتب، وكذلك إنشاء مدارس خاصة تقدم دورات تكوينية للأعضاء، وكذلك طبع ونشر شعارات الحزب في شكل معلقات وأوسمة وغير ذلك[3].

4- الوسائل الاقتصادية:

- الحصول على الأموال والمساعدات التي تساعد الحزب لتغطية نفقاته، من خلال تنظيم الاشتراك المالي لأعضائه، أو تقديم التبرعات المادية أو العينية في الحملات الانتخابية، وهذا يؤدي إلى تقوية العلاقة بين الحزب وأعضائه.

---

(1) - الأمين شريط: **مرجع سابق**، ص:258،257

(2) - **المرجع نفسه**، ص258.

(3) - **نفسه**، ص258.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- استثمار أموال الحزب في مشاريع إنتاجية واجتماعية، تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل والاستفادة من الإرباح لدعم الحزب ماليا ومساعدة أعضائه ورعاية أنصاره.
- تقديم المساعدات المالية والمادية لفقراء الحزب، وزيادة ارتباط المواطنين به.

5- الوسائل الاجتماعية:

- تنظيم ندوات اجتماعية من أجل زيادة ربط العلاقة بين أعضاء الحزب والشعب، كاشتراك المرأة في العمل الحزبي ورعاية الأمهات والأطفال وتشجيع التعاون الاجتماعي والارتباط الأسري، وإيجاد حلول القضايا الاجتماعية.
- وتعتبر هذه الندوات والمؤتمرات الاجتماعية للأحزاب مركز تطوير مواقف الأحزاب، وذلك من خلال صياغتها ووضعها للبرامج السياسية لها (الأحزاب).
- التأكيد على الوئام والسلام الاجتماعي أو نبذ الاختلافات الدينية والعرقية والعشائرية، إلا إذا كان الحزب يشكل طائفة معينة من المجتمع.
- تنظيم زيارات بين الأعضاء الحزب وبينهم وبين الجماهير.
- تشجيع روح العمل والتضامن والتضحية في سبيل الحزب والالتزام بالقواعد الأخلاقية والتأكد على مبادئ الشرف والعدل والكرامة.
- ارتداء ملابس معينة ذات رموز ودلالات من أجل بث روح الحماس والوحدة بين أنصار الحزب.
- تقديم خدمات اجتماعية عبر الجمعيات والنوادي الترفيهية والرياضية والفنية.

6- الوسائل القهرية:

إن معظم الدول ترفض وتمنع وسائل القهر والعنف، وذلك بموجب الدستور نفسه، كونها تتنافى مع الديمقراطية والتداول السلمي، لكن بالعودة إلى التاريخ نجد أن كثير من الأحزاب وخاصة في ظل الحزب الواحد (مثل الفاشية والنازية والشيوعية)، لجأت إلى العنف في شكله العنيف المتمثل في الاعتقالات والإرهاب السياسي والتهديد والتخويف واللجوء إلى المخابرات والبوليس السري[1].

[1] - الأمين شريط: **مرجع سابق**، ص259.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7- الوسائل العسكرية:

تملك بعض الأحزاب قوات خاصة تسمى **الميليشيات الشعبية** يستخدمها الحزب لزيادة قوته، أو ترهيب وتخويف خصومه، وهذه القوات المسلحة قد تكون علنية تعمل بموافقة السلطات، أو لا تكون علنية، ولكنها موجودة يمارسها الحزب بشكل أو بأخر[1].

8- الوسائل الدينية:

- الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية تأكيدا لتوجيهات الحزب ويحترمها لكل الأديان والطوائف والمذاهب دون تميز.
- التأكيد على قيم الإيمان وممارسة الطقوس الدينية، وقد تكون هذه الوسائل مجرد شعائر دينية لغرض الكسب[2]

المطلب الثالث: سلبيات وإيجابيات الأحزاب السياسية

يرى المؤيدين أن الأحزاب بوجه عام لا مفر منه في العصر الحديث، فهو يحقق غايات كثيرة وأهداف كبرى يصعب

تحقيقها بدونه وهي:

1- الإيجابيات:

أ. تعتبر الأحزاب السياسية حلقات اتصال بين الدولة والمواطنين، إذ تقوم بملأ الفراغ الموجود بينهما، وتتحقق الفائدة عن طريق الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم الذي يتم في النظم الديمقراطية، لمناقشة السياسة العامة لحكومة وانتقادها، وعرض المشاكل التي يعاني منها أفراد الشعب والمشاركة في البحث عن حلول لها[3].

وبطبيعة الحال سيسعى حزب الأغلبية بما في وسعه من جهد لتفادي تعرضه هجوم من المعارضة قد يكلفه تخليه عن السلطة، بل من المتصور تحقيق حزب الأغلبية مطالب

---

(1) - قحطان أحمد سليمان الحمداني: **مرجع سابق**، ص:314- 316

(2) - **المرجع نفسه**، ص316

(3)- عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية، دار الجامعية ، المكتبة القانونية، 1997، ص 554.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعارضة في محاولة منه للحد من انتقاداتها وما قد تلقاه من قبول لدى الرأي العام. وتعقب المعارضة لأعمال الحزب الحاكم يعد ضمانة أساسية لمنع الاستبداد بالرأي, وفرض رؤية الفئة الحاكمة وحجب ما عداها من الرؤى[1].

ب. الأحزاب هي مدارس الشعوب، ذلك أنها تعمل بوسائلها على توضيح مشاكل الشعوب، وبسط أسبابها واقتراح وسائل حلها، ومن كل هذا تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة، والحكم عليها حكما أقرب إلى الصحة، ولا شك أن تلك المهمة تبدو شاقة وشبه مستحيلة بغير التنظيمات الشعبية السياسية وأشهرها الأحزاب، ولا تقتصر مهمة الأحزاب السياسية على انها مدارس للشغب في عامته، بل أنها تساعد كذلك على تكوين نخبة ممتازة يعهد إليها بالحكم إذا ما ظفر الحزب بالأغلبية.

ج. تساهم الأحزاب بدورها في تكوين الرأي العام، فالتنافس بين الأحزاب وتحليل الواقع وكشف سلبياته وبيان أوجه علاج قصوره، يوسع رؤية الأفراد للقضايا محل الخلاف بما يمكنهم من الوقوف على أبعادها وتقييم مدى سلامة الحلول المقترحة لها.

د. الأحزاب السياسية معاهد سياسية لتخرج القادة والزعماء, وهؤلاء يتمتعون بقدرات القيادة والخبرة في الشؤون العامة، والحنكة في الاتصال بالجماهير. وهده الميزة لها أهمية كبيرة في توفير أجيال متلاحقة من الأشخاص الدين يتمتعون بالكفاءة لتولي المراكز الهامة في الدولة، والاضطلاع بالمهام الوطنية الكبيرة، فلن تحدث مشاكل على الإطلاق عند تغيير الأشخاص الذين يديرون دفة الحكم في الدولة، وهذا الدور المنوط بالأحزاب السياسية يجعلها مدارس لتعلم ممارسة السلطة، ولما كانت هذه الممارسة تحتاج إلى صفات تتوافر في كل شخص، فلابد من وجود جهاز لانتقاء العناصر المؤهلة لتلك الممارسة، ولا يوجد من هو أكثر قدرة على عملية الانتقاء من الأحزاب[2].

---

[1]- فتحي فكري، القانون الدستوري: **النظام الحزبي – سلطات الحكم في دستور 1971**، ج2، مصر: دار النهضة العربية، 2000، ص 18.

[2]- سليمان محمد طماوي: **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي**، ط.5، مصر، مطبعة جامعة عين الشمس، 1986، ص.ص 633.632.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ه. الأحزاب السياسية عنصر من عناصر الاستقرار في الحياة السياسية في الدولة فالأفراد يذهبون والحكومات الحديثة قصيرة العمر، وكثير من المشاريع والأهداف الاجتماعية تحتاج إلى زمن طويل كي تخرج إلى حيز التنفيذ، ولا يكفي فيها مجهود فرد واحد بل يقتضي إنجازها تضافر جهود أفراد كثيرين متضامنين يعملون باستمرار لتحقيق ذلك الهدف وهذا في الحقيقة أهم أسباب وجود الأحزاب السياسية، والتنظيمات الشعبية، لأن هذه المنظمات الدائمة المكونة من أفراد عديدين هي التي تعمل باستمرار وبلا كلل وبطرق شرعية لتحقيق أهداف يعجز عن تحقيقها مجهود فرد أو أفراد قلائل، فإذا وصل الحزب أو التنظيم الشعبي إلى مقاعد الحكم لا يتحمل المسؤولية فرد معين وإنما يتحملها الحزب في مجموعة.

2- السلبيات:

رغم المزايا التي تتحقق بوجود الأحزاب السياسية، فقد برزت عيوب ومساوئ تتمثل أهمها فيما يلي:

أ. الأحزاب تفتت وحدة الأمة: فالحزبية تؤدي إلى تصدع الوحدة الوطنية بدلاً من أن يكون أبناء الشعب الواحد جميعاً صفاً واحداً، لأن وجود الأحزاب المتعددة تخلق الانقسام بين طبقات الشعب وتمزق صفوفه، فلا يترتب على وجود الأحزاب حينئذ كما يقولون سوى خطوة للأمام وخطوتين إلى الخلف.

وتتضح وجاهة هذا النقد في البلدان الحديثة العهد بالديمقراطية، والتي لم تألف بعد معارضة الفكرة بالفكرة فيتحول المسرح السياسي إزاء ذلك إلى ميدان للصراع بين تلك الأحزاب ذات الإيديولوجيات المختلفة، وهي ما يفضي إلى اختفاء روح الوحدة، ليطفوا على السطح داء التفرقة بين أبناء الأمة[1].

ب. الأحزاب تفسد الديمقراطية: إن الأحزاب السياسية تجعل الأنظمة الديمقراطية أنظمة جوفاء، ذلك لأن الأحزاب تقوم باختيار مرشحيها في الانتخابات النيابية , وتعمل على مساندتهم في المعركة الانتخابية بوسائل الدعاية الانتخابية المختلفة التي تنفق عليها مبالغ مالية طائلة، وعندما يفوز هؤلاء المترشحين في الانتخابات ويصبحون نوابا في

[1]- فتحي فكري، **مرجع سابق**، ص108.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البرلمان فإنهم يخضعون لتوجيهات الحزب وتعليماته ويلتزمون بمواقفه المعلنة إزاء المسائل العامة المطروحة للمناقشة[1].

وهكذا تنعدم حرية النائب، فيذهب للبرلمان، وهو يعلم سلفا في أي جانب سيكون صوته، وتصبح المناقشات الدائرة تحت قبة البرلمان خطبا منبرية، ومبارزة كلامية لا طائل من ورائها، لأنها لن تغير من مصير التصويت ، فقد اتفق على هذا المصير مقدما، ولقد صور أحد الأعضاء مجلس العموم البريطاني هذا الوضع في أسلوب ساخر ولكنه معبر حيث يقول": لقد سمعت في مجلس العموم البريطاني كثيرا من الخطب التي غيرت رأيي، ولكني لم أسمع خطبة واحدة غيرت صوتي". وعلى هذا الأساس تصبح السلطة الحقيقية مركزة بين الهيئات الرئاسية لكل حزب ، فهي التي تحدد موقفه من مشاكل الدولة، ثم تحدد لممثلي الحزب في البرلمان خطة يسيرون عليها بحيث لا يحيد عنها إلا من اعتزم الاستقالة من حزبه، وهكذا يصبح النائب ممثل لحزبه لا للشعب أجمعه[2].

ولعل الذي يدفع النائب إلى تأييد سياسة حزبه وإن خالفت قناعته ، ما أشار إليه البعض من أن النائب إذا فقد عضويته في الحزب ، فإنه من المتعذر عليه الحصول على كرسي في البرلمان فالناخب لم يعد يعطي صوته لمرشح , بل أصبح يعطيه لحزب معين، الأمر الذي يجعل خوض المعركة الانتخابات على أساس شخصي ومستقل عن الأحزاب أمرا لا جدوى من ورائه ولا نتيجة، ومرة أخرى يكشف التحليل أن الأمر لا يشكل عيبا ذاتيا في نظام التعددية الحزبية، فمن ناحية يمكن التغلب على الوضع السابق إلى حد كبير بإعطاء النواب بعض الحرية إلا فيما يتصل بالمبادئ الرئيسية التي تمس الفلسفة التي يقوم عليها الحزب، أو التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه النائب، فهنا يحق للحزب أن يطلب من ممثليه قدرا من الطاعة أو الالتزام بلغة العصر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن علاقة النائب بالحزب لا يحكمها مجرد عضويته للحزب، فالنظام الانتخابي دور لا يمكن إغفاله في هدا الصدد، فكلما كان النظام الانتخابي يتيح الفرصة لتكوين شخصية النائب كلما ازداد استقلال النائب في مواجهة الحزب، والعكس بالعكس.

---

[1]- فتحي فكري، **مرجع سابق**، ص109.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.ص:13.14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة:

يبدو أن الأحزاب السياسية كإحدى محصلات التطور السياسي العربي، وجدت نفسها في كل الأنظمة السياسية، لكنها عرفت في الوقت نفه صعوبات للعب نفس الدور في مختلف المناطق. فالظاهرة الحزبية في العالم العربي لم ترتقى إلى مستوى التجربة الحزبية في الغرب، وهذا نتيجة لغياب الشروط الضرورية لتفعيل الديمقراطية التي تعتبر المناخ الجيد لتجسيد الحداثة بمختلف أشكالها.

والحزب من خلال المفاهيم والدراسات التي أحاطت به يعتبر وسيلة، لانتقال الشعوب من وضع سياسي لآخر، والتجارب السياسية والتاريخية تؤكد على أن الأحزاب السياسية تعمل على تفعيل الحياة السياسية سواء في الأنظمة الأحادية، أين توطد هيمنة نخبة سياسية، أو في التعددية أين تخلق إطار تنافسي وبدائل متعددة. ومهيكلة للاختلافات، وهكذا تصبح المتحدث الرسمي عن المواطن وعن طموحاته، لكن هذا الوضع الذي تشغله الأحزاب تقف حاجزا أمام التنظيمات الأخرى لأنها تفترض أنها المعبر الوحيد عن المصلحة العامة، في حين أنها لا يمكن أن تسعى إلى وحدة المجتمع، لأنها تعبر داخل الحقل السياسي عن الاختلاف الاجتماعي.

ويمكن القول أن الحزب أو الظاهرة الحزبية عموما جاءت كتعبير عن واقع اجتماعي، وان بقاءها اليوم مقرون بمدى قدرتها على تفعيل نشاطها مقابل تنامي التنظيمات الأخرى في الحياة السياسية، فالأحزاب في الغرب اليوم، تلعب دورا اجتماعيا أكثر منه سياسيا، بينما تظل هذه الظاهرة في العالم المتخلف بعيدة عن هذا الدور، لأن هدفها الواحد والوحيد هو الاستحواذ على السلطة والبقاء فيها، في حين تشكل الديمقراطية وسيلة جديدة لبقاء نخب قديمة في الحياة السياسية.

وتعبر مختلف الأحزاب السياسية التي أفرزتها الإصلاحات المرافقة لإعادة الهيكلة الاقتصادية لمختلف البلدان عن نخب تقليدية، هدفها العودة أو البقاء في السلطة بطرق شرعية وغير شرعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

الظاهرة الحزبية في الجزائر

المبحث الأول: نشأة الظاهرة الحزبية

المبحث الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي للأحزاب السياسية

المبحث الثالث: واقع الأحزاب السياسية في الجزائر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

تعتبر الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية والدستورية البارزة في هذا العصر، تعكس في نشأتها الظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية والتاريخية والسياسية للمجتمع والجزائر خاصة.

هناك مراحل من التطور مر بها المجتمع الجزائري كانت سببا في ظهور حركات الإصلاحات والأحزاب السياسية كظاهرة اجتماعية وسياسية، مصاحبة لهذا التطور، فتعرض الشعب الجزائري للاضطهاد من تصرف الاستعمار الفرنسي دفعه إلى التكتل.

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث: أطوار الأحزاب السياسية في الجزائر في المبحث الأول، الإطار القانوني والمؤسساتي في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى واقعها في الجزائر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: نشأة الظاهرة الحزبية

المطلب الأول: النظام السياسي الجزائري في الأحادية الحزبية

إن الظروف التي رافقت ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة ، من تأزم الوضع الأمني ووصول الأطراف السياسية المشكلة لمختلف هيئات الثورة التحريرية إلى المواجهة العنيفة، كان يوحي بأن الصراع على السلطة سيأخذ شكل عنيف، ولقد بدأ في ذهنية من استحوذوا على السلطة بعد أزمة صائفة 1962 باسم المشروعية التاريخية والثورية، ضرورة انتهاج سياسة حزبية أحادية مبنية على الأسس الاشتراكية اعتقادا منهم أنها الوسيلة الوحيدة للنهوض بالدولة والمجتمع على حد سواء، ولهذا الغرض وضعت إستراتيجية لإقصاء كل الأطراف المناهضة لسياسة المجموعة الحاكمة، خاصة بعد المحاولات التي أريد منها شخصنة السلطة في يد مجموعة، تسود الدولة باسم الحزب، وتم ترسيخ ذلك بالنصوص القانونية اللازمة لهيمنة رئيس الجمهورية والحزب، وهذا ما خلف ظروفا مواتية لنمو معارضة سياسية داخل الحزب سعت بكل الطرق إلى المطالبة بنظام حكم ديمقراطي وتعددية حزبية، لكن واقع الحال أثبت أن الصراع الذي أعقب ظهور نظام **بن بلة**، لم يكن في الحقيقة، سوى صراع أشخاص و ليس توجهات.

إن الصراع الذي شهد ته الجزائر عشية استقلالها سيتكرر من خلال مسار تطور النظام السياسي الجزائري حتى يصبح إحدى الصفات العالقة به، ويبدو أن النظام الذي جسد هيمنة الحزب في الورق عبر المواثيق والنصوص القانونية، لم يعبر عن حقيقة السلطة الفعلية، لأن الحزب خلال تلك المرحلة، لم يكن موجود بالنظر إلى الانقسامات التي ظهرت، لكن وجوده الشكلي كان يحدث إجماع لدى أغلبية أفراد المجتمع، الذين ظلوا متعلقين بوهم الجبهة التي فجرة الثورة[1]، وهذا ما حول للسلطة استعمال الحزب للتحدث باسم الشعب، والملاحظ أن التطور السياسي الذي عرفته الجزائر خلال المرحلة الأحادية

[1] - عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص84.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أثبتت أن الأحادية نفسها كانت محصورة في مجموعة من جهة، وأنها أفرزت في ذات الوقت صراع خفي على السلطة[1]، رغم الهيمنة الملموسة لأجهزة معينة على السلطة.

الفرع الأول: الممارسة السياسية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965)

جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور 1963، وقد كشفت صيغة وضعه عن تجاوزات النظام السياسي، حيث لم تتم مناقشة فيها البرلمان (**المجلس التأسيسي**)، بل تم ذلك في الحزب، ثم طلبت الحكومة من النواب المصادقة عليه تفاديا لأي معارضة.

لم يكن للمجلس التأسيسي أي سلطة عملية وفعلية، فسلطة **بن بلة** تجاوزت وأقرت مشروع الدستور، وبذلك أصبح يحظى بمكانة متميزة داخل المجلس التأسيسي والمكتب السياسي والحكومة، دون أن ننسى تركيبة البرلمان في حد ذاتها تعكس بوضوح تأثير المؤسسة العسكرية **خليفة بن بلة** في توجيه السياسة واقتسام السلطة، رغم أن صعود أي رئيس جزائري إلى سدة الحكم يكون بالاستثناء على القوة العسكرية إلى أنه عندما يصل إلى السلطة يفكر في استناد السلطة بيده باستخدام المؤسسة بنفسها أو حزب الدولة، وهذا ما حدث لـ **بن بلة** عند وصوله إلى السلطة عن طريق المؤسسات العسكرية وانفراده بالسلطة وأبعد خصومه ومعارضيه السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني مما زاد من تعميق حدة التوترات والخلافات.

لقد ساهمت هذه الاختلافات الداخلية في جعل الحزب وسيلة لتركيز السلطات، وباسم المشروعية الثورية (زعامة الحزب) والشرعية الحزبية (رئيس الجمهورية) أصبحت أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة مجسدة في شخص واحد، كما تمكن الحزب في هذه المرحلة من الحفاظ على مكانة مؤسساته متميزة في النظام السياسي بفضل مبدأ الجمع بين رئاسة الجمهورية والأمانة العامة.

مما يمكن تسجيله في هذه الفترة القصيرة من حكم **بن بلة** هو فشل جبهة التحرير الوطني أن يصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي، واتسمت بنظام سياسي مهتز وغير متجانس، ولم تشهد الجزائر بناء الدولة الحديثة.

---

[1]- خالد توازي: **الظاهرة الحزبية في الجزائر**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، (2006/2005)، ص96.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن المتتبع للقوانين الأساسية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛ والتي تعرف اصطلاحا بالدساتير نجد أنها تولدت في ظل نظامين سياسيين مختلفين، وبالتالي علينا أن نلاحظ من جهة أن دستور **63** وكذلك دستور **67** قد اعتمد نظاما سياسيا وصف "بحكومة الحزب" أي خصخصة السلطة السياسية لصالح نظام الحزب الواحد هو **جبهة التحرير الوطني.**

الفرع الثاني: الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1979)

الحركة الانقلابية التي قادها الرئيس **هواري بومدين** في جوان 1965 والتي أطاحت بالرئيس **أحمد بن بلة،** لم تكن منفصلة عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري وعن نمط الاستحواذ والتحكم في القوة وترجيح قوة الكفة العسكرية ضمن دواليب النظام السياسي وممارسة السلطة وبرر الانقلاب بظاهرة شخصنة السلطة وتوحيدها في الشخص الواحد الشيء الذي أدى إلى انحرافات النظام السابق، وتم إحلال **مجلس الثورة** يحل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة وقد تم ذلك تحت شعار العودة إلى **الحكم الجماعي،** وإنهاء الحكم الفردي واعتبر المجلس الثوري الهيئة التشريعية التي حلت محل المجلس الوطني[1].

كنا نواجه وضعا صعبا من الناحية الشعبية والخارجية، فالشعب لم يكن راضيا على التصحيح الثوري ولم يستوعب رفضها لتوجه **بن بلة** نحو الحكم الفردي[2].

تم حل جميع المؤسسات الدستورية التي أنشئت في عهد **بن بلة،** كما حل المكتب السياسي و اللجنة المركزية للحزب التي أسسها **بن بلة** عقب مؤتمر الحزب[3].

بدأت عملية بناء الدولة البيروقراطية في هذه المرحلة بإصلاح البلديات والولايات، حيث صدرت بدءا من 1967 مجموعة من القوانين والإجراءات بهدف خلق هياكل قاعدية متينة للدولة و في عام 1971 رخصت الدولة تأسيس الجمعيات، التي تحولت إلى منابر يعبر من خلالها الجزائريين عن توجهاتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية ومنظمتهم

---

(1)- عبد النور ناجي، **مرجع سابق،** ص.88.

(2)- الطاهر الزبيري: **نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد الأركان الجزائري،** الشروق للإعلام والنشر، ط/1، 2011، ص130.

(3)– **المرجع نفسه،** ص132.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاجتماعية، وكان تأسيس هذه الجمعيات عبارة عن نقلة نوعية تنظيمية في الحياة السياسية للإفراد والجمعيات في المجتمع الجزائري.

لقد استطاع النظام السياسي في عهد **بن بلة** من أن يضع توازنا سياسيا هشا بين أطراف المعارضة في الجزائر حيث نجده يؤكد على:

1. سياسة التعريب، الأمر الذي أدى إلى كسب التيار الإسلامي والعربي و دعمه.

2. بدء في عام 1972 بإطلاق ما يعرف **الثورة الزراعية** والتي أحدثت نقل نوعية في الجزائر من حيث أنها بدأت تروج لنظام الاشتراكي.

3. بدا النظام السياسي يطرح برامج اقتصادية وثقافية متعددة لرفاهية الشعب.

وقد أخذ مفهوم الدولة في عهد **بومدين** معنى جديد أراد به محور النهوض في شتى المجلات الحياة السياسية.

كما اطفي مشروع طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم من خلال النصوص على الميثاق الوطني في جوان 1976، الذي يعكس المشروع السياسي والإيديولوجي للدولة ثم الدستور في نفس السنة ولا ينفي هذا البناء المؤسساتي طابع الهيمنة المطلقة لبومدين على الحكم.

أكد ميثاق 1976 على وحدوية الحزب الذي يتولي توجيه ومراقبة سياسية البلاد، وأشار إلى إجبار تولي الأعضاء القياديين في الحزب المراكز الحساسة في الدولة كما أكد تبعية المنظمات الجماهيرية لجبهة التحرير الوطني[1]، وسيطرة هذه الأخيرة عليها.

بعد ميثاق 1976؛ جاء دستور 22 نوفمبر 1976، الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة السياسية، بعد انقطاع دام أكثر من 11 سنة وإنشاء نظام يختلف كثير عن نظام دستور 1963، خاص من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب.

نلاحظ من خلال أحكام دستور 1976 أن مصطلح السلطة مرتبط برئيس الجمهورية، أما بالنسبة لباقي المؤسسات فإنه لا يستعمل لدى بيان اختصاصها سوى مصطلح الوظيفة.

---

[1]- عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص90.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعد صدور ميثاق 1976 ودستوره ، بدأ التنظيم السياسي ينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية وتعيد لحزب جبهة التحرير الوطني دورها الفعال في الحياة السياسية، ولكن الذي حصل عكس ذلك التصور، حيث حرص النظام السياسي على أن تبقى له السيطرة والأولوية على الجبهة كما حرص على الإبعاد عليها كإطار يستمد منه النظام شرعية من دون أن تكون له سلطة فعلية بمعنى حصر مهمة الجبهة في المجال التعبوي السياسي الاجتماعي، لدعم النظام الذي لم يسمع من خلاله بوجود أي معارضة رسمية قادرة على منافسته ومسائله، ومن ثم ظهرت ملامح الانفصال و القطعية بين الشعب والنظام، إذ أعاد **بومدين** تركيز السلطة في يده وأصبح فيها بعد رئيس لمجلس الثورة، ورئيسا للسلطة التنفيذية، وأمينا للحزب، ووزيرا للدفاع و قائد عام للقوات المسلحة، وكل ذلك كرسه في دستور عام 1976، وبذلك نجد أن السلطة **هواري بومدين**[1] تعددت بكثير سلطات **أحمد بن بلة**.

إن الممارسة السياسية في عهد بومدين كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام، وتحدد ميكانيزمات وتقاليد السلوك وعمل النظام السياسي.

أما الحزب فظل الإطار الذي يستمد منه الشرعية بالرغم من التأكيد كل الوثائق والدساتير على دوره الفعال في الحياة السياسية وبقى الرئيس محور النظام السياسي باعتباره الأمين العام للحزب.

الفرع الثالث: الممارسة السياسية في عهد الرئيس الشادلي بن جديد (1979-1988)

عقب وفاة الرئيس **بومدين** في 27 ديسمبر 1978 أصبح هناك فراغ سياسي، وبما أن الدستور الجزائري لسنة 1976 قد نص في مادته 117 على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية في حالة خلو مقعد رئيس الجمهورية لمدة **45** يوما، يليه انتخاب رئيس جديد من قبل جبهة التحرير الوطني.

إن خيار المؤسسة العسكرية رجع كفة شخصية عسكرية متمثلة في **الشادلي بن جديد** شخصية لم تكن مطروحة من قبل، وهو قائد منطقة وهران العسكرية، وبعد توليه

[1]-عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص91

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السلطة عمل على إعادة التوازن بين الجناح السياسي والعسكري من خلال سلسلة من الإجراءات:

1. قام بتقوية الحزب ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش، حيث أدرك أنه لن يستطيع تحكم الحزب والدولة بدون سيطرته على الجيش. فقام بدعم **محمد الشريف** مساعده، الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية من (1980-1988)، قام بإعادة تأطير الحزب وشكل مكتبه السياسي ولجنته المركزية.
2. ترك الجيش يحافظ على موقعه داخل الجبهة إذ بقى الجيش جزء لا يتجزأ من الحزب.
3. قام بإدخال تغيرات كبيرة على هيكلة الشعب، فقام بإعادة تنظيمه على أساس فرقة عسكرية تقليدية وليس مناطق عسكرية شبه مستقلة كما كانت في الماضي.

لقد تبنى النظام السياسي منهج مغاير لمنهج النظام السابق في سبيل تثبيت الشرعية ففي المجال السياسي اتخذت جملة من الإجراءات لبناء شرعية الشعبية، إطلاق صراح بعض السجناء السياسيين من أبرزهم الرئيس الأسبق **أحمد بن بلة**، فتح ملفات الفساد لكسب تعاطف عامة الشعب.

في المجال الدستوري أدخلت تعديلات على دستور 1976، بموجب قانون رقم **26/79** المؤرخ في 07 جويلية 1976، المتعلق بمراجعة الدستور. هذه التعديلات كانت تستهدف في مجموعتها تشكيل أسس الحكم في البلاد و بصفته خاصة الإجراءات التي تتعلق بتنسيق النشاط الحزبي والحكومي.

أكد ميثاق 1986 مبدأ الحزب الواحد:"... إن النظام التأسيسي في الجزائر يقوم على وحدوية الحزب..."[1].

كما تعرض الميثاق لمسألة المشاركة السياسية من خلال مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني 1986، الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني، 1986، ص114.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كشفت التحولات التي أدت إلى تبقي الإصلاحات أن هناك شبه اجتماع بين مختلف النخب السياسية على ضرورة إحداث تغيرات هامة على الهيكل الاقتصادي لتجاوز سوء اشتغال نظام التخطيط البيروقراطي على غرار ما حدث في أوروبا.

ولكن بمجرد أن تقلصت الموارد المالية نتيجة انخفاض عائدات النفط حتى ظهر شرح في المجتمع الجزائري، وبرزت مظاهر الإخفاق الاقتصادي تجسدت في ضعف الأداء الاقتصادي وارتفاع في معدل التضخم في البطالة وانخفاض العملية الصعبة وتجميد الأجور وتراكم الديون.

أما على المستوى السياسي المحلي فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية وأدى هذا الاحتكار إلى خنق الحريات الفردية والعامة، بل مصادرتها بعض الأحيان ومن ثم التعسف في استعمال السلطة.

ولقد طهرت الخلافات والاختلافات في المؤسسات السياسية والعسكرية حول إدارة الأزمة، وظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبية كبيرة مثل: الحركة الإسلامية، وحركات المعارضة تطلب بالتغيير السياسي والمؤسسي مثل: الحركة الثقافية البربرية، كل هذه العوامل أدت إلى الضغط معا اضطر إلى انفجار الوضع في أكتوبر عام 1988.

ولقد تم كل هذا في إطار الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها الجزائر خلال عامي (1988 و1989) وما جاءت به أحداث أكتوبر 1989؛ والتي مهدت للتغير في طبيعة النظام السياسي وما يقوم عليه النظام الحزبي وشرعية دستوريته حيث جاء دستور 1989 ليحدث القطيعة مع النظام السابق المحتكر للسلطة من قبل جبهة التحرير الوطني، ويؤسس للتعددية السياسية والحزبية والتفتح الديمقراطي[1].

المطلب الثاني: الانتقال إلى التعددية الحزبية

إذا كانت الإصلاحات التي رافقت أحداث أكتوبر 1988، أرسن الديمقراطية التعددية عبر دستور 1989 ثم قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، فإن الملفت للانتباه أنها كانت منعرج في طبيعة الحياة السياسية في الجزائر، وبداية للتحولات على مختلف

[1]- عبد النور ناجي، **مدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص158.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأصعدة وساهمت هذه المرحلة الانتقالية من النظام الأحادي إلى التعددية السياسية في أحداث نقلة نوعية في مجال الحريات العامة، خاصة بعد أن عبرت السلطة عن نيتها الفعلية في تدعيم هذا الانتقال بآليات قانونية، والملاحظ عن القانون الجديد عام، إشارتها للحزب الواحد سابقا وعدم إعطاءه دور في الحياة السياسية ، لكن الواقع السياسي الذي كانت تفرضه الأوضاع السياسية في الجزائر، كان يؤكد هيمنة هذا الحزب على جميع مؤسسات الدولة، المجلس الشعبي الوطني كان جبهويا والبلديات والمجالس الولائية كانت كذلك، وهذا ما خلف نوع من القلق والتخوف لدى المعارضة التي افرزها الإصلاح السياسي حول رغبة النظام الفعلية لإعادة توزيع الأوراق في الحقل السياسي ، حول طبيعة الديمقراطية التي اعتبرها البعض ديمقراطية واجهة، في وقت عرفت فيه الديمقراطية تنامي سريع خلال مرحلة قصيرة وأصبحت بمقتضى القوانين الجديدة، مجال خصب للدراسة والمناقشة من طرف مختلف الهيئات الإعلامية المحلية والدولية.

ولهذا وضعت الديمقراطية الناشئة تحت الظاهرة للكشف عنها، الأمر الذي وضع السلطة في موقف حرج، بين ضغط المعارضة المحلية التي بدأت تفرض نفسها، بين نظرة العالم لما يجري في الجزائر، في ذات الوقت كانت ملزمة أما بترك الديمقراطية تأخذ مكانها بالعمل التدريجي، وأما أن تسارع في تفعيل العمل السياسي بفتح الباب للمعارضة، حتى تأخذ مكانتها في الحياة السياسية عبر الانتخابات التعددية، وعلى هذا الأساس انتهى الوضع في الجزائر، وتم لذلك الغرض إعداد أول قانون للانتخابات التعددية، وهو قانون **13/89** المؤرخ في 1998، والملاحظ عن هذا القانون انه جاء تماشيا مع التحولات التي عرفتها الجزائر وكان أيضا مطابق للحرية التي نص عليها الدستور[1]، وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبصرف النظر عن ما جاء في مختلف المواد التي نص عليها، فإن نمط الاقتراع النسبي الذي تم تبنيه، أحدث قطيعة مع التمثيل المطلق الذي كان يقوم عليه القانون **12/80**، حيث نصت المادة **60** من قانون **13/89** أن انتخاب المجلس البلدي والولائي لمدة 05 سنوات بواسطة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، و نفس النمط يطبق على المجلس الشعبي

[1]-عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص95.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الوطني بمقتضى المادة **84** على أن يجري الاقتراع في الدوائر الانتخابية التي تتوفر على مقعد واحد[1]، على اسم بالأغلبية في دور واحد، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الأمور كانت تسيير وفق العمل، على توطيد مسار الدمقرطة في الجزائر وهذا بتهيئة الأرضية لإجراء انتخابات تعددية تتماشى والمقاييس الدولية القائمة في الغرب، والاستجابة لمطالب المعارضة بضرورة التعجيل بانتخابات تعددية تجسد من خلالها الإرادة الفعلية للتغيير، وعلى هذا الأساس قررت السلطة القائمة؛ إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة، وتماشيا مع مسار الدمقرطة الذي أريد منه التدرج في الإصلاح الهيكلي، تقرر إجراء الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 كبداية لوضع قواعد ديمقراطية تعددت تمثيلية، وبدا واضحا أن هذه الانتخابات كانت فرصة مناسبة للأحزاب السياسية لقياس صدى الديمقراطية الذي تبنته الدولة بداية من أحداث أكتوبر 1988، والواضح أيضا على الحقل السياسي الذي افرزه هذا الإصلاح؛ هو التنوع والتعدد، والشيء الذي يضع المواطن أمام خيارات متعددة تتناسب وأفكاره من جهة، وتطلعاته من جهة ثانية، على هذا الأساس فتحت حملة انتخابية.

ودخلت الأحزاب السياسية هذه المنافسة الانتخابية التعددية الأولى، حيث قدرت الأحزاب المشاركة فيها بـ **11** حزب من بين **25** حزب معتمد إضافة إلى المرشحين الأحرار أو المستقلين، بغرض التنافس على **1541** مجلس بلدي و**48** مجلس ولائي للإشارة رفضت جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، دخول هذه الانتخابات بحجة ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أولا[2] ، فمنهجية هذين الحزبين انحصرت في ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات الدولة من القمة إلى القاعدة.

تجدر الإشارة أيضا أن قانون الانتخابات منح الأحزاب السياسية فترة محددة للدخول في حملة الانتخابات ،وفق مقاييس دقيقة المشرع، وفي الوقت الذي كانت فيه التجمعات محددة من طرف السلطات العمومية[3]، تعالت أصوات الأحزاب لتندد

---

[1]– عبد انور ناجي: **مرجع سابق**، ص99

[2]- أحمد سويقات: **جبهة التحرير الحزبية في الجزائر 1992.2004**، جامعة زرقلة مجلة البحث، العدد 4، 2006، ص114.

[3]- خالد توازي: **مرجع سابق**، ص114

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بتجاوزات في هذا المجال، وتندد باستحواذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السوق السياسية من خلال منابر المساجد التي تسيطر عليها عبر مختلف مناطق الوطن، رغم هذا ورغم المخاوف التي سبقت إجراء هذه الانتخابات من حيث مدى نزاهتها من حيث النية الفعالة للسلطة، لترك المجال السياسي للمعارضة، فإن الملاحظة عن الانتخابات أنها جرت في ظروف عادية وفي جو سياسي، اتسم بالهدوء والاستقرار مع بعض التجاوزات التي مارسها البعض أثناء التصويت أو التصويت بالنيابة. ولقد شارك في الانتخابات **8366760** ناخب أي بنسبة قدرت بـ (65,15%) من بين **91284176** سجل في القوائم الانتخابية، ولقد أسفرت النتائج عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ **853** بلدية و**32** مجلس ولائي أمام جبهة التحرير بـ **486** بلدية و**14** مجلس ولائي في حين جاء المستقلين في المركز الثالث بـ **106** بلدية ومجلس ولائي واحد ثم جاء رابعا التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية **بـ87** بلدية ومجلس ولائي واحد وعلى ضوء النتائج التي عبرت عنها الانتخابات المحلية التي أجريت في 12 جوان 1990[1]، بدا من الواضح أن المنافسة الانتخابية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر أعادت توزيع الأوراق بين مختلف الأطراف السياسية التي دخلت الحياة السياسية بعد الإصلاحي السياسي، كما اتضحت في الأفق معالم قوة سياسية جديدة جسدها، التيار الإسلامي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، كبديل حاكم فرض نفسه عبر خطاب جديد، أحدث قطيعة مع الممارسة السياسية المستعملة من طرف النظام طيلة علاقة العقود والخطابات والشعارات الجوفاء التي جسدت تلك المرحلة، وبات واضحا أن الحياة السياسية ستشهد تحرك وديناميكية لم يسبق لها أن عاشتها بدليل أن الحزب الإسلامي أصبح اليوم على أبواب السلطة طارحا مشروعه كبديل عن السلطة القائمة.

على صعيد آخر؛ يمكن القول أن أهم ميزة لهذا الحزب هو استعماله للخطاب الديني الحماسي المناهض للسياسة القائمة، باستعمال رموز متجذرة في الخيال الاجتماعي للمجتمع الجزائري، والملاحظ عن هذه الانتخابات أيضا أنها جاءت للتغيير عن فقدان الثقة في من حكموا الجزائر منذ الاستقلال باسم جبهة التحرير الوطني، وفشلهم في تحقيق

[1]– علي زعدود، **الأحزاب السياسية في الدولة العربية**، متيجة للطباعة، 2007، ص85

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الوعود التي حملها هذا الحزب بعد الاستقلال كالتنمية والتصنيع، والملفت للانتباه في هذه النتائج، أنها لم تقضي نهائيا على جبهة التحرير الوطني التي حلت في الصف الثاني، وبعدد لا بأس به من الأصوات.

في نفس الوقت يمكن القول بأن هذه الانتخابات أثارت ضجة إعلامية، وردود أفعال مختلفة بين من اعتبر الحدث، تجسيد للديمقراطية وبين من اعتبره كارثة، وخطر على مستقبل الجزائر، فإذا كانت الحكومة قد اتخذت موقفا ايجابيا، على اعتبار أن الانتخابات جرت في ظروف عادية ومطابقة لمبدأ الديمقراطية التعددية[1]، فإن جبهة التحرير الوطني أبدت رأيا يحبذ على عدم تضخيم هذه الانتخابات ونتائجها، لأنها انتخابات محلية فقط، في ذات الوقت رأت **جبهة القوى الاشتراكية** أن الانتخابات عبرت عن ما كانت تريده[2]، وأكبر دليل على ذلك نسبة المقاطعة التي تجاوزت (34%)، واعتبرت فوز **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** نابع عن مناهضة الشعب للنظام.

بالنسبة للرئيس **بن جديد** اعتبر هذه الانتخابات تتماشى مع الواقع ويفهم من تصريحاته المختلفة، ميله لمغازلة التيار الإسلامي سعيا منه للبقاء وإمكانية تعامله مع من يضمن له البقاء في السلطة.

وبصرف النظر عن الحملة التي رافقت صعود الحزب في الانتخابات المحلية، يمكن القول أن المجالس المنتخبة بدأت عملها بصفة عادية بعد تأكيد المجلس الدستوري[3]. لنتائج الانتخابات والملاحظ عن هذه المرحلة والممارسة السياسية فيها، هو وقوف الإدارة ضد الحزب الفائز في الانتخابات ، بعرقلة عمل المجالس المنتخبة وبسن عدة قوانين تقيد حركة المجالس، ومن بين هذه القيود إعطاء صلاحيات واسعة للوالي على حساب المجالس المنتخبة، وهذا ما حول للولاة الحق في استعمال قوات الأمن دون إشعار مسبق للمنتخبين، كما سعت الإدارة إلى عرقلة عمل المجالس بعدم تقديم الوسائل اللازمة لأداء مهامه.

---

[1]- خالد توازي ، **مرجع سابق** ،ص115

[2]- أحمد سويقات، **مرجع سابق**، ص116

[3]- خالد توازي ، **مرجع سابق**، ص115

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولهذا فالظروف التي رافقت عمل المجالس المنتخبة كانت توحي بان الصراع القائم بين الإدارة، وبين النخبة السياسية الجديدة ، سيطرح نفسه باستمرار في الحياة السياسية التعددية وبات ضروريا إعادة النظر في الوضع السياسي الحالي، خاصة إذا علمنا بأن المعارضة شعرت بأن السلطة ضعيفة وبأن الصراع داخلها لا يزال قائم، وهذا ما دفعها للضغط على السلطة ومن ورائها رئيس الجمهورية للتعجيل بانتخابات تشريعية، ويبدو أن الرئيس **الشاذلي** كان جد متحمسا لذلك، وصرح في لقاءاته مع الصحافة في 08 أكتوبر 1990 عن نيته لإجراء انتخابات تشريعية مسبقة قبل نهاية الفصل الأول من سنة 1991، وواقع الحال أن هذا التاريخ لم يكن يتماشى مع جدول أعمال رئيس الحكومة **مولود حمروش**؛ الذي أبدى رغبته في تأجيل هذا الموعد، وهذا ما حدث فعلا في الخامس ديسمبر1990، إذ أحرزت الانتخابات التشريعية إلى نهاية السداسي الأول من عام 1991، ورافق هذا التأجيل تحرك سياسي من مختلف التشكيلات السياسية، كانت أبرزها رفض الجبهة الإسلامية للإنقاذ لهذا التأجيل، وتنظيمها لتجمع شعبي تنديدا بذلك، واتخذت الأحزاب الأخرى نفس الموقف بتنظيم مسيرات تطالب بالتعجيل هذا الموعد، وفي هذا الجو المكهرب وجدت السلطة نفسها حبيسة خيارات **حكومة حمروش** في تأجيل الانتخابات ومطابقة المعارضة بتياراتها المختلفة بضرورة التعجيل بالانتخابات، أمام تشبث السلطة بقرارها بدا واضحا أن صيرورة الديمقراطية في الجزائر[1]، ستشهد تحولات خاصة بعد نزول الحزب الفائز في الانتخابات المحلية إلى الشارع، ودعوته بالإضراب الغير المحدد، ومطالبته بانتخابات تشريعية ورئاسة مسبقة، ثم إعادة النظر في التقسيم الانتخابي الجديد، وشهدت الساحة السياسية في هذه المرحلة استجابة العديد من المواطنين لهذه المطالب، وللإضراب أيضا، الشيء الذي عجل بسقوط حكومة **حمروش** واستخلافها بحكومة عزابي كما شهدت الأزمة الناتجة عن الإضراب العام تطورات،

[1]- مصطفى بلعور، **حزب جبهة التحرير الوطني وحركة الإصلاح في الجزائر**، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 4، 2006، ص96.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

انتهت باصطدام المتظاهرين مع السلطات العمومية، ورأت الحكومة الجديدة أن الظرف الحالي غير مواتي لإجراء انتخابات تشريعية، وتم تأجيلها إلى تاريخ آخر[1].

وعليه فإذا كان التغير قد مس السلطة التنفيذية بتغيير رئيس الحكومة، فإنه في ذات الوقت مس الجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة بعد القبض على قادتها بتهمة المساس بالنظام العام، حيث انتقلت القيادة إلى تيار الجزأرة على حساب التيار السلفي والملاحظ عن هذا التغيير حسب **أمين تواتي** أنه طبع الحزب بإيديولوجية كان يفتقدها، فالجزأرة كما سبقت الإشهار، تيار مكون من الاشتراكية الإسلامية والملاحظ عن القيادة الجديدة سعيها إلى إعادة بعث الحزب في الحياة السياسية وتأهيل للدخول في الانتخابات التشريعية التي أجلت إلى سبتمبر، ثم إلى ديسمبر، وإلى الانتخابات الرئاسية التي أعلن عنها، وبعد تردد استراتيجي من الحزب الإسلامي حول مسألة المشاركة في هذه الانتخابات التي حدد تاريخ إجراءها ليوم 26 ديسمبر 1991.

قرر مجلس الشورى للجبهة الإسلامية للدخول في هذه الانتخابات، ولقد اتسمت الحملة الانتخابية، بالهدوء النسبي في جو كان يوحي بأن هذه الانتخابات ستحدد مسار الديمقراطية في الجزائر خاصة بعد الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في جوان 1991، كما أوضحت الحملة بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تزال حزب قادر على التعبئة، رغم المشاكل التي كان يعاني منها حول مسألة القيادة بعد اعتقال **عباس وبن حاج**، وعليه فقوة جبهة الإنقاذ في هذه المرحلة كانت مع تركيبة القيادة الجديدة وعلى رأسها **عبد القادر حشاني**[2]، الذي دعم الحزب بإستراتيجية سياسية فحواها مخادعة النظام والإعلام، حيث صرح في الكثير من المرات بأن حزبه يدرس إمكانية المشاركة في هذه الانتخابات، لكن يبقى متحفظ عن ذلك بسبب الوضع والجو العام الذي لا يسمح ببعث ممارسة سياسية عادية، وهذا ما أرغم السلطات العمومية على تقديم بعض التنازلات في حين بدأت الجبهة التحضير لهذه الانتخابات مبكرا ويتجلى ذلك من خلال القوائم التي أعدت بعد الإعلان عن المشاركة، ويظهر من خلال هذه القوائم أن أغلب

---

[1]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص116.
[2]- مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص102،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المرشحين ينتمون إلى تيار الجزأرة، وهم في ألبيتهم تيقنوفراطيين وحاملي شهادات عليا، ويتضح من هذا أن قرار المشاركة أو عدم المشاركة كان مناورة من طرف الحزب، لوضع السلطة في موقف حرج يرغمها على مراجعة حساباتها. ورغم التعديلات التي مست القانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية الذي كان يخدم جبهة التحرير إلى حد بعيد، إذ كان يعطي أفضلية للمناطق الجنوبية والريفية مقارنة مع الشمال والمدن الكبرى، وهذا بغرض إعادة **الجبهة الإسلامية للإنقاذ**[1]؛ التي يعرف أنها حزب حضري أو نصف حضري وارتكازها في الشمال بخلاف جبهة التحرير التي ترتكز في المناطق الريفية والجنوبية، ويبدو أن إستراتيجية النظام واعتقاده كان يرمي إلى فكرة احتلال الجبهة الإسلامية للإنقاذ المركز الثاني، وهذا ما يرغمها على الدخول في حكومة الوحدة الوطنية لكن الوضع السياسي الذي أفرزته نتائج الدورة الأولى من الانتخابات أخلط كل الأوراق، حيث تحصلت الجبهة الإسلامية على **188** مقعد من **430** المتنافس عليها وكانت في مركز للفوز في عدة دوائر انتخابية أخرى، بينما جاءت جبهة القوى الاشتراكية في المركز الثاني **بـ 25** مقعد وجبهة التحرير **بـ 16** مقعد.

والحقيقة أن نتائج هذه الانتخابات جاءت في الواقع كإنعاس للحياة السياسية أين تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، من الاستحواذ على السوق السياسية عبر مختلف خطاباتها، وحملاتها التحسيسية في الأوساط الشعبية، في وقت كانت حسابات النظام تسعى إلى تحطيم القوة التعبيئية لجبهة الإنقاذ بسحب قادتها، والواقع أنها ساهمتا بقدر كبير في توجيه مسار الانتخاب لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضد الأحزاب الأخرى بما فيها جبهة التحرير التي طلت حزب النظام، رغم دخولها المعارضة من بابها الواسع، بصرف النظر عن هذا الحزب يمكن الإشارة إلى العمل الذي قادته بعض الأحزاب بسعيها للوقوف ضد فوز هذا الحزب منددة بالتجاوزات التي عرفتها البلديات التي تسيطر عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

[1]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص117

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ودعوتها إلى عدم إجراء الدورة الثانية؛ الذي سيمنع الأغلبية للجبهة الإسلامية الشيء الذي يخول لها، إعادة النظر في الآليات التي تقوم عليها السلطة ومن ثم الديمقراطية هذه الاتهامات أثارت مخاوف لدى الحزب الفائز بالانتخابات، لكنها لم تدفعه إلى الدخول في تحالف يحافظ به عن فوزه في الدورة الأولى، وأظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنها سجينة فكرها السلبي حول التحالف، معتمد أنها مستهدفة بمؤامرة متعددة الأقطاب، يدخل فيها كل الأحزاب نسبيا ، متناسبا في ذلك أن خصمها الحقيقي هو السلطة أو النظام، والحقيقة أن الاعتقاد الذي كان يغذي هذا الحزب كان مؤسسا لان أغلبية الأحزاب وقفت ضد نتائج الانتخابات، وسعت بكل الطرق لحماية الديمقراطية ؟ لكن هل حماية الديمقراطية تمر بإلغاء اختيار الأغلبية؟[1]، ربما قد يعتقد البعض أن هذا العمل الشرعي مادام أن الحزب الإسلامي يرفض الديمقراطية، حتى أن لم يعلن ذلك صراحة، والحقيقة والمنطق كان يرفض الذهاب إلى الدور الثاني ثم الفصل في هذا الأمر من خلال الممارسة السياسية.

والملاحظ أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعلى لسان **عبد القادر حشاني** سارع إلى تهدئة الأوضاع بالإعلان احترامها للحريات العامة والفردية، وتقبل وجود أحزاب غير إسلامية. في نفس الوقت كان النظام يخطط لإلغاء الانتخابات، وتوقيف المسار الانتخابي وبدا العمل الفعلي لذلك في 31 ديسمبر، بمبادرة من الحركات الجمهورية وبعض **الأحزاب اللائكية**، وفي الوقت الذي تتحرك هذه الأطراف لإلغاء الانتخابات، أبدت رئاسة الجمهورية، ترحيبا بهذه النتائج ولم ترفض إمكانية التعامل مع الحزب الإسلامي، ويرجع الباحثين هذا المواقف إلى تعاطف الرئيس مع هذا التيار من جهة، وأن أغلبية الحزب الإسلامي لا تؤثر على سلطات رئيس الجمهورية من جهة ثانية[2]، فالرئيس دستوريا له سلطات سياسية واسعة تخول تعيين الحكومة والوزراء وإقالتهم كما يملك صلاحية حل المجلس الوطني الشعبي ومن الناحية الهيكلية الجيش والإدارة كانا تحت سلطته.

---

[1]- خالد توازي، **مرجع سابق**، ص118

[2]- عبد القادر عبد الغاني، **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**، ورقة مقدمة إلى المتلقي الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف 16-17 ديسمبر 2008

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لكن الواقع الذي فرضته استقالة 12 جانفي 1992 اثبت السلطة كانت نظريا في يد رئيس الجمهورية، لكن من الناحية التطبيقية فإن الجيش يمارس دورا مهما في الحياة السياسية، ويؤكد ذلك تدخله لإيقاف المسار الانتخابي، وبهذا أصبح الجيش هو المالك الحقيقي للسلطة، بهذا أدخل بعد أن كان دعامة لتوطيد السلطة من طرف من حكموا الجزائر منذ 1962 الجزائر عهد جديد، في مرحلة كان ينتظر منها توطيد الديمقراطية التعددية، ويبدو أن المخاوف التي كانت مرافقة للإصلاح السياسي حول مدى إمكانية وصول المعارضة للسلطة لأكدت بعد أن حرمت الأغلبية من ممارسة حقها السياسي[1].

[1] - خالد توازي، **مرجع سابق**، ص119

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي للأحزاب السياسية

المطلب الأول: الأساس الدستوري

يعرف الدستور من حيث المعيار الشكلي بأنه مجموعة القواعد المدونة في وثيقة أو أكثر. أما من حيث المعيار الموضوعي فيعد مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالسلطة السياسية في الدولة من حيث إنشائها وإسنادها وتنظيمها وممارستها سواء كانت قواعد مكتوبة أو غير مكتوبة.

فالتعديلات الدستورية تتمثل في ما يلي[1]:

1- دستور 1989

يعتبر الدستور الصادر بتاريخ 23 فيفري 1989 من أبرز الأحداث التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، فلأول مرة نص الدستور الجديد على مبدأ التعددية الحزبية وحقوق أخرى لم تنصّ عليها الدساتير السابقة، لاسيما تلك المتعلقة بحق الإضراب، حرية التعبير وحق إنشاء الجمعيات، إضافة إلى مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

إن دستور 1989 جاء ليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي تعددي ، كما يختلف عن النظام السابق في تخليه عن النظام الاشتراكي القائم على الحزب الواحد محتكر السلطة وقائد الشعب دون منافس وبذلك يكون الشعب الذي صوت لصالح الدستور الجديد قد تخلى عن الدستور السابق[2]، لقد استند المشرع الدستوري في صياغته للدستور الجديد على مصادر أساسية تمثلت في الشرعية الدستورية للإسلام.

يمكن القول أن الشرعية الدستورية حلت محل الشرعية الثورية التي اعتمد عليها النظام السياسي طوال الفترة السابقة لعام 1989. والشرعية الدستورية هي كل سياسة أو

---

[1]– عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية لسياسية**، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، ص143.

[2]– **المرجع نفسه**، ص147.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تصرف تقوم به السلطة يتطابق وأحكام الدستور والقانون، ذلك لأنها مرتبطة بالقانون الوضعي ومترتبة على شكل هرمي[1].

وبذلك يكون النظام السياسي قد استبدل تلك الشرعية بشرعية أخرى تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية[2].

وإضافة إلى اعتماده على الشرعية الدستورية كمصدر، فقد قام دستور 1989 على مصدر آخر تمثل في الإسلام، وذلك بموجب المادة الثانية منه ومفادها أن **الإسلام دين الدولة**، ويترتب على ذلك وجوب التزام المؤسسات بأحكامه، واشتراط الإسلام لمن يتولى الرئاسة[3].

إن الدراسة المتأنية لدستور 1989 تسمح للدارس بتسجيل النقاط التالية:

أ. إلغاء مصطلح الاشتراكية، حيث أصبحت المادة الأولى تشير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فقط.

ب. اعتماده على مبدأ الفصل بين السلطات كرد فعل على الدمج الذي أقره دستور 1976، حيث كان رئيس الجمهورية يشكل محور النظام السياسي، فتعرض الدستور إلى تنظيم السلطات بدءا بالسلطة التنفيذية فالتشريعية، فالقضائية[4]، حيث تم:

- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب.
- تقليص بعض صلاحيات رئيس الجمهورية من بينها: حق المبادرة في تقديم القوانين إلى المجلس الشعبي، حيث عهد ذلك إلى الحكومة والمجلس الشعبي الوطني[*].

تصبح بذلك السلطة التنفيذية ثنائية بفتح رئيس الجمهورية المجال لرئيس الحكومة ليكون مسؤولا أمام البرلمان عن تفسير الأمور الاقتصادية والاجتماعية.

أما السلطة التشريعية فقد خول لها إعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها والرقابة على أعمال الحكومة.

---

(1)– سعيد بوشعير، **مرجع سابق**، ص193.

(2)– خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت،: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص142.

(3)– جاب الله عبد الله، **الأزمة السياسية في الجزائر**، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1996، ص16.

(4)– وسيلة وزاني، **مجالات العلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري الجديد**، مجلة الفكر البرلماني، ع/21، نوفمبر 2008، ص.ص20-21.

(*)– منها:" حق المبادرة في تقديم القوانين يعود إلى المجلس الشعبي الوطني".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما جسد دستور 1989 استقلالية السلطة القضائية حيث نصت المادة **129** على "اعتبار السلطة القضائية مستقلة" ثم جاء القانون رقم **89-21** المؤرخ في 1989/12/12 المتضمن القانون الأساسي للقضاء، فكرس هذه الاستقلالية وأحاط عمل القاضي بالاستقرار وحماه من كل الضغوطات وأوكل إليه وبمقتضى المادة **130** مهمة حماية وضمان الحريات والحقوق الأساسية.

والجديد أيضا في دستور 1989 هو إنشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية، الهدف منها متابعة أعمال سلطات الدولة، وتقديم الآراء لرئيس الجمهورية، وكذا مراتبة أعمال الدولة والمرافق العمومية حيث جاء في المادة **153**:" أن يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور، كما يسهر على صحة عمليات الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية والإعلان عنها".

2- الجيش:

ما يلاحظ على دستور 1989 هي أيضا أبعاد الجيش عن الحياة السياسية، حيث أصبح مكلفا بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها والمحافظة على الاستقلال الوطني فقط وهو ما أكدته المادة **142** من الدستور:" إن تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي تمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي في الملاحظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يصطلح بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مصالحها البرية والجوية ومختلف أملاكها[1].

وقد تجسد هذا الطرح من الناحية العلمية بانسحاب الجيش من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في الرابع من مارس 1989، كما جاء فيما بعد قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي ليؤكد من خلال مصالح الأمن في أي جمعية وهذا ما يحقق الجيش بالنسبة لتنافس الأحزاب السياسية حول السلطة.

[1]– عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص147.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: الأساس القانوني

1- دستور 1989:

يشكل هذا الدستور بنصوص قانونية الإطار النظامي للتعددية السياسية في الجزائر خلال المرحلة الممتدة (1989-1996)، فقد نصت المادة **40** منه على حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي[1]، وقد ألغت المادة القاعدة التي تؤكد قيام نظام سياسي على مبدأ الحزب الوحداني المادة **94** من الدستور الجزائري لعام 1976[2]، كما ألغت التعديلات التي تضمنها الدستور الجديد, القاعدة التي تقضي أن رئيس الجمهورية يجسد وحده القيادة السياسية للدولة والحزب معا، والقاعدة التي تخول له أن يرأس الاجتماعات المشتركة للدولة والحزب، وهذا ما يمثل بداية الانفتاح نظريا على التعددية السياسية.

بالإضافة إلى المادة **40** من الدستور الجديد، تقرر بصفة ضمنية وصريحة المواد الواردة في الفصل الثاني، الثالث، الرابع والخامس من الباب الأول، على الحق الذي أقرته هذه المادة، ومنطلقات التعددية السياسية، وأبرزها: حرية التعبير، واختيار الرأي والتأكد على التنظيم الديمقراطي للدولة، والمساواة والعدالة، وفصل السلطة، واستقلالية السلطة القضائية، وحصر مهام الجيش في الدفاع الوطني[3]. وغيرها من الأسس والتنظيمات التي تشكل المضمون الحقيقي لمفهوم التعددية السياسية بشكل عام.

2- قانون رقم 89-11 المتعلق بجمعيات الطابع السياسي:

صدر هذا القانون في 05 جويلية 1989، ويعد بمثابة الإطار النظامي لسير وعمل وتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي التي أقرته المادة **40** في الدستور، وخاصة باقي المواد التي تؤكد نمط التعددية، وقد تضمن هذا القانون **05** خمسة أبواب، يتعلق الباب

---

[1]- مرسوم رئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 22 رجب 1409هـ الموافق ل 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، العدد 09 في 01 مارس 1989، ص239.

[2]- عمر عبد الكريم سعداوي، **التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا**، السياسة الدولية، العدد 138 سنة 26، أكتوبر 1999، القاهرة، الأهرام، ص67.

[3]- مرسوم رئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 22 رجب 1409 هـ الموافق لـ 28 فبراير 1989، مرجع سبق ذكره، ص ص 242/236.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأول بالأحكام العامة لهذه الجمعيات، والثاني يتعلق بأحكام التأسيس، والثالث بالأحكام المالية، والرابع بأحكام جزائية، والأخير بأحكام ختامية[1].

وتتسم مظاهر هذا القانون في تقييد التعددية التنظيمية بشروط، لتشكيل الأحزاب أو الجمعيات واستمرارها، وأهم هذه الشروط, عدم قيام الحزب على أسس ذات طابع تقسيمي للمجتمع، وضمن هذه المظاهر، نجد تشابه كبير في قانون الأحزاب مع بعض الدول العربية، كمصر وتونس، ولكن القانون الجزائري أخف وأقل قيودا منها، وتبقى المجموعة التي تضم الجزائر، مصر وتونس هي أهم مجموعة انطلقت فعليا في مسار التعددية السياسية من الجانب القانوني مقابل الدول العربية الأخرى[2].

لكن ما يمكن قوله في مجال تسمية **الجمعية** بدل **الحزب** أن إطلاق تعددية للجمعيات ذات الطابع السياسي لا يعني تعددية حزبية وسياسية كاملة وفعلية، فهذه التعددية ما هي إلا جزء من الأولى، فهي تعبر عن تعددية في المجتمع المدني، لأن هذه الجمعيات هي شكل من أشكاله، ولا يمكن اعتبارها أحزاب سياسية بأتم معنى الكلمة.

3- دستور سنة 1996:

حيث جاء بعد أن عرفت الجزائر أزمات سياسية وأمنية واجتماعية حادة، لاسيما الأزمة الانتخابية بعد إلغاء الانتخابات التشريعية عام 1992، وقد تراجعت التعددية السياسية بفعل هذه الأزمات أي أدت إلى صراعات طائفية، وقد استمرت هذه الحالة إلى غاية انتخاب **اليمين زروال** رئيسا للبلاد في عام 1995، والذي قرر تعديل دستور فبراير 1989، لكن لمظاهر الأزمة لم تنتهي تماما.

---

(1) - القانون رقم 11/89 المؤرخ في 2 ذي الحجة 1409هـ الموافق لـ 05 يوليو 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، سنة 26، ص.ص 718/714.

(2) - عالي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 203، ص.ص 267/266.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد جاء هذا الدستور لتعديل بعض المواد المتعلقة بالتعددية السياسية، وكيفية إنشاء الأحزاب والجمعيات، وقد احتوى على **182** مادة، موزعة على **04** أربع أبواب[1].

4- القانون العضوي (97-09) المتعلق بالأحزاب السياسية:

حيث صدر هذا القانون في 06 مارس 1997، ويعد بمثابة إعادة تنظيم للحياة الحزبية في الجزائر، وبعد وجود بعض مظاهر القصور في عدالة الأحزاب بالدولة من جهة وعلاقتها فيما بينها وداخلها من جهة ثانية، وتضمن ستة وأربعين 46 مادة، مقسمة إلى ثلاث **03** أبواب، تشمل على الأحكام العامة، وأخرى ترتبط بالتأسيس والنشاط، وأخيرا باب يتعلق بالأحكام المالية[2].

بالإضافة إلى هذه المظاهر المجسدة للتعددية السياسية في الجزائر، هناك مظاهر من نفس المستوى (أي ذات طبيعة قانونية)، ومنها قانوني الانتخابات، الأول في عام 1989، والآخر في عام 1997.

المطلب الثالث: الأساس التنظيمي

يعد التنظيم أحد العناصر الأساسية للأحزاب السياسية، فهو الحجر الأساس، لأن وجود الحزب مرتبط أساسا بوجود التنظيم، ويعرف الهيكل التنظيمي بأنه "الطريقة التي تتم من خلالها تنظيم المهام وتحديد الأدوار الرئيسية للعاملين، وبيان نظام تبادل المعلومات، وتحديد آليات التنسيق وأنماط التفاعل اللازمة بين الأقسام المختلفة والعاملين بها، فالبناء التنظيمي الجيد والمتوازن يسمح بالسير الحسن لنشاطات الأحزاب، ويسهل تحقيق غايتها، ويتضمن استمراريتها، ويقربها من المواطنين عبر التراب الوطني، وغالبا ما يتم تحديد الهيكل التنظيمي للأحزاب في القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية، وهو يتكون دوما من سلطة عليا تكمن في المؤتمر العام للحزب، وثلاث مستويات تنظيمية:

---

(1)- دستور 28 نوفمبر 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 26 رجب 1417هـ الموافق لـ 07 ديسمبر 1996، والذي يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، لـ08 ديسمبر 1996، ص 06.

(2) - الأمر رقم 09/97 المؤرخ في 27 شوال 1417هـ الموافق لـ 06 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، سنة 34، 6 مارس 1997، ص.ص 35/30.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **القاعدة:** تتولى تنفيذ توجهات القمة.
- **المستوى الأوسط:** يتمخض عنه فروع ترتبط بالقمة.
- **المستوى الأعلى:** يتجسد في المستوى الوطني، الذي يضم مجلس وطني في شكل برلمان يضم ممثلين عن مختلف المناطق، ولجنة قيادة مركزية[1].

[1]- ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم"**، الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2010، ص84.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث: واقع الأحزاب السياسية في الجزائر

المطلب الأول: الاتجاهات الإيديولوجية للأحزاب السياسية

الفرع الأول: الوطنية

يتجلى هذا التيار في حزبين هما جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، بالإضافة إلى مجموعة أخرى صغيرة من الأحزاب.

1- جبهة التحرير الوطني

في أول نوفمبر 1954 انطلقت جبهة التحرير الوطني لتقود الثورة الجزائرية، إلى التحرر من الاحتلال الفرنسي وكان لذلك في أقل من **08** سنوات بعدما حاولت خلق ثورة مكملة عرفت باسم ثورة البناء الذاتي للتخلص من الاستعمار الفرنسي، وهذه النظرة الجديدة كانت لاستكمال الثورة للبناء من جديد أي تحويل جبهة التحرير الوطني على حزب حاكم، وذلك بإقناع أغلبية قادة الحزب بأن الطريقة الأحادية في الحكم هي الأنسب للوضعية والمتماشية مع تطور البلاد وخاصة بعد الاستقلال[1].

وحزب جبهة التحرير الوطني الذي تقدم المشهد السياسي والتاريخي في الجزائر المعاصرة بفضل الثورة التي نقلت الجزائر من عهد الاستعمار إلى الاستقلال وحكم البلاد حزب واحد في ظل نظام حزبي واحد من 1962 إلى غاية 1989[2].

ومن برامج حزب جبهة التحرير الوطني:

أ. إسراء قواعد سليمة للممارسة الديمقراطية وترسخ مبدأ دولة القانون.

ب. الإسراع بتطبيق كل ما يجسد التوجهات الديمقراطية في مجالات الحياة الوطنية المختلفة.

ج. إضفاء الصيغة الإسلامية على برنامجه، وحماية وتجسيد ثوابت التي ضحى في سبيلها الشعب الجزائري.

---

[1]- إسماعيل قيره وآخرون، **مستقبل الدمقرطة في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص156.

[2]- إدريس بوكرا، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر من الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص** ، ط.2، ج.1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص60.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

د. القيام بإصلاح شامل لنظام اقتصادي يتمحور في التغيير الجذري...الخ[1].

2- التجمع الوطني الديمقراطي:

تم تأسيسه في فبراير عام 1996، ويعرف على أنه تأسس على مبادئ وأهداف الفاتح من نوفمبر 1954، وهو تنظيم سياسي وطني يعبر عن ضمير الأمة، ويستجيب للطموحات المواطنين والمواطنات الأحرار حسب ما يحمله خطابه الحزبي الرسمي:

- أنه تجمع ديمقراطي يؤمن بالتعددية السياسية، وبالتناوب على السلطة بالطرق السلمية.
- لا يسلك الإقصاء ولا يتنكر لانتماء الأمة الحضاري.
- يدافع عن الحرية، ويعمل على استقطاب القوى الحية من الشعب من أجل تحقيق أهداف وطنية.
- تجمع يناضل من أجل التغيير الحر، وترشيح مبادئ العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان وتجسيد مبدأ التضامن الوطني.
- تجمع وطني من منطلقاته، وأهدافه ديمقراطيا في منهجه وممارسته[2].

3- حزب التجديد الجزائري:

نشأ بتاريخ 03 أوت 1989 أثر النداء المنشور في كلتا الجريدتين (المساء والجزائر اليوم) حصل على الاعتماد الرسمي في 15 نوفمبر 1989، ليكون بذلك من ضمن أوائل الأحزاب السياسية، انتخب **نور الدين بوكروح** رئيسا له، وهو حزب ليبرالي الاتجاه يرفض رأسمالية الدولة وله نزعة إسلامية مقدسة، تعرض لهزيمة التشريعات 05 جوان 1997 لم يتحصل على أي مقعد في البرلمان، ثم تحصل على مقعد واحد في تشريعات 30 ماي 2002، و **04** مقاعد في تشريعات 17 ماي 2007[3].

---

[1]- إسماعيل قيره، **مرجع سابق**، ص157.

[2]-www.rnd-dz.com.10/04/2013 à 9h45.

[3] - ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص108.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثاني: العلمانية

بعد دستور 1989 دخلت الجزائر عهدا جديدا يتسم بالديمقراطية واحترام الحريات، وبالتالي تم إقرار التعددية وهذا ما أكدته المادة **40** من هذا الدستور **حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي**، وما أكدته المادة **42** من دستور 1996 التي نصت على **حق إنشاء الأحزاب السياسية**.

تتمثل العلمانية في نوعين من الأحزاب، بعضها ديمقراطي بالإضافة إلى الأحزاب ذات التوجه اليساري[1].

1- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

هو أو حزب يعلن عنه بعد أحداث أكتوبر 1988، وذلك قبل التعديل الدستوري، حيث تم تأسيسه في منطقة القبائل في 1989/02/10، من طرف مناضلين قدماء في الحركة الثقافية البربرية وفي جبهة القوى الاشتراكية أمثال **سعيد سعدي وفرحات مهني**.

وبعد اعتماده في 1989/09/06 عقد **الأرسيدي** مؤتمره التأسيسي في 1989/12/15، الذي أسفره عن تشكيل هياكل الحزب المتمثلة في المجلس الوطني المتكون من 223 عضو، واللجنة التنفيذية المتكونة من **14** عضو، من ضمنهم امرأتين، ويعتبر التجمع من أشد الأحزاب السياسية المعارضة لتيار الإسلام السياسي واستعمال الدين في الخطاب السياسي، كما أنه من أبرز الرافضين لتحاور مع الجماعات المسلحة، ومع دعاة ترقية اللغة الأمازيغية إلى لغة وطنية ورسمية، والاعتراف بالتعددية الثقافية والقطيعة مع النظام ورموزه.

كما تعد اللائكية أحد أهم التصورات السياسية والفكرية لهذا الحزب، الذي أبرزته المشاركة في تشريعات ديسمبر 1991، كقوة سياسية وطنية رغم تواجد قاعدته الانتخابية في منطقة القبائل مما يبين استفادته من مقاطعة جبهة القوى الاشتراكية لبعض من هذه المواعيد الانتخابية[2].

---

(1) - نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، ط/1، الجزائر، دار الطباعة للنشر، 2009، ص135.

(2) - ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص.ص 61،62.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن برامج الحزب:

أ. ضمان مجانية الوقاية الصحية وتحديد النسل بتعميم وسائل منع الحمل.

ب. مراجعة المنظومة التربوية.

ج. إلغاء قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية.

د. الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية على جانب اللغة العربية[1].

2- حزب العمال:

تعود أصول هذا الحزب إلى التيار **التروتسكي** الذي ناضل سرا في الجزائر منذ السبعينات ضد النظام الحاكم من أجل الديمقراطية والسيادة الوطنية عبر الانتخابات الحرة الديمقراطية لمجلس تأسيسي، وفي عام 1989 تأسس حزب العمال تحت تسمية حزب المنظمة الاشتراكية المالية، ثم تحول لاحقا إلى حزب العمال في جويلية، ويعتبر الحزب نفسه طرفا مندمجا في الكفاح الدولي داخل إطار عالمي منظم **للتروتسكية** التي يسميها البعض بالأممية الرابعة وترأس الحزب **لويزة حنون** ومن برامجه:

أ. حل مشكلة المفقودين .

ب. دعم مسعى المصالحة الوطنية.

ج. الحفاظ على الوحدة الوطنية.

د. منع تغلب الرأسمالية الأجنبية على القطاع البترولي.

ه. تشجيع الانتاج الوطني الجيد، وحماية النضال من أجل حرية الصحافة والتعبير والرأي...الخ[2].

3- جبهة القوى الاشتراكية:

جاء تأسيها الذي وافق تاريخ 1963/03/29 موازيا لحركة العصيان والتمرد التي قادها **حسين آيت أحمد** بجبال القبائل، بعد استقالته من المجلس الوطني، عقب تولي **بن بلة** رئاسة الدولة.

---

(1) - إسماعيل قيره، **مرجع سابق**، ص166.

(2) - قادة الزاوي، **النظام الحزبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تحت إشراف: جمال زيدان، جامعة سعيدة، (2009/2008)، ص42.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبعد إلقاء القبض عليه سنة 1964 والحكم عليه بالإعدام فر من سجن الحراش في 1966/04/30، في ظروف غامضة، ليقضي حياته في سويسرا ثم في المغرب إلى غاية عودته إلى الجزائر في 1989/12/15، أي بعد **23 سنة** من المنفى. غير أن الحزب لم يفقد موقعه ونفوذه في منطقة القبائل خاصة، حيث عاد إلى النشاط السياسي السري في منتصف السبعينات وكان وراء تنشيط المطالب الثقافية وتشكيل جمعيات وقنوات تدعم الحركة الثقافية البربرية.

وقد تحصل الحزب على اعتماده الرسمي في نوفمبر 1989 ، وتعرض في أعقابه على انقسامات في صفوفه أدت إلى انسحاب العديد من الوجوه السياسية القيادية منه ، ليعيد تنظيم نفسه في مؤتمره المنعقد في مارس 1991 بانتخابات المجلس الوطني والمكتب التنفيذي، حيث تم انتخاب السيد **آيت أحمد** أمينا للحزب[1].

4- الإتحاد من أجل الديمقراطية والحريات

أسس في **ديسمبر1990** من قبل مجموعة من الإطارات يطرح برنامجا ليبراليا (اقتصاد السوق) وتدعيم النهج الديمقراطي ، مشاركته في الانتخابات وتمثيله محدود وغير معروف ، اقتصر تمثيله في البرلمان فقط في تشريعات **2007/05/17** تحصل على مقعد واحد في المجلس الشعبي الوطني[2].

5- الحركة الديمقراطية الاجتماعية:

هي امتداد لحركة الطليعة الاشتراكية التي تأسست في 1966/06/26 ثم تحولت إلى حركة التحدي سنة 1989، ورفضت التجاوب مع الأمر **07/97** لتأخذ تسمية جديدة هي الحركة الديمقراطية الاجتماعية، من أشد المعارضين للتيار الإسلامي، وفي الانتخابات التشريعية 2007/05/17 تحصلت على مقعد واحد في المجلس الشعبي الوطني.

[1]- رابح كمال لعروسي، **مرجع سابق**، ص 60.
[2] - ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص113.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

6- الحزب الاجتماعي الديمقراطي:

هو حزب ذو اتجاه وسيط ليبرالي، تأسس في 1989/03/02، ودعوا إلى إصلاحات اقتصادية وإلى بناء دولة ديمقراطية تعتمد على معوقات الشخصية الوطنية والثوابت الوطنية فهو ينتمي على الوسط ويشجع على الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على القطاع العام.

7- الحزب الاشتراكي:

تأسس في أكتوبر 1989، يدعوا إلى العدالة الاجتماعية، وضد خصخصة المؤسسات وتسريح العمال، فهو **تروتسكي** مثل حزب العمال ولكنه أقل منه تأييدا للبربر[1].

الفرع الثالث: الإسلامية

اعتبر الأحزاب السياسية نفسها امتدادا للحركة الإصلاحية التي ظهرت قبل الاستقلال بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي لم يسمح لها غداة الاستقلال باستئناف نشاطهم فتم تعوضهم بتأسيس **جمعية القيم** عام 1963 والتي تم حلها في 1966.

وبعد صدور دستور 1989 تأسست أحزاب إسلامية منها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، وحركة مجتمع السلم، وحركة النهضة التي انشقت عنها حركة الإصلاح فيما بعد.

1- الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

أعلنت رسميا نشأتها **في 1989/02/18 بمسجد** السنة بباب الواد، ليتشكل تأسيسها كحزب سياسي قطيعة مع باقي التشكيلات الإسلامية، وبعد اعتمادها في **12/06** من نفس السنة، وانضم للجبهة التي بدت قادرة على جمع عدد هائل من الأنصار في مختلف مظاهراتها ما قوامه **03** ملايين منخرط، وقد تمثلت الأجهزة المسيرة للحزب في المجلس الاستشاري الأعلى، بوجود إدارة جماعية، أبرز وجوهها الشيخ **عباس المدني، وعلي بلحاج**؛ أهم الأصوات الفكرية والسياسية لهذا الحزب، طرح تطبيق الشريعة الإسلامية على كافة المجالات بدءا باعتمادها أساس لتشكيل مؤسسات الدولة، والتركيز على الجانب

[1]- ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص114.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإيديولوجي والفكري للأزمة بإيلائه الأهمية القصوى للمنظومة التربوية والثقافية بكل أبعادها.

فقد تمكنت من تسجيل فوز ساحق في أول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر في 1990/06/12، بإحراز أكثر من (55%) من عدد المجالس المنتخبة من بين **07** أحزاب مشاركة، ليسود الانطباع بان المعارضة الحقيقية للنظام تتجسد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أبدت قدرة فائقة على تحريك الأوضاع السياسية تجلت بوضوح في الإضراب السياسي المفتوح الذي كان في ماي 1991، والذي أسفر عن مشاهدات مع **مدني وعلى بلحاج** في الثلاثين من نفس الشهر[1].

2- حركة النهضة:

في 1988 أنشأ **جاب الله عبد الله** جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي التي تحولت إلى حزب النهضة في أكتوبر 1990 بقسنطينة، وفي 1997/06/05 تحصلت على **34** نائب احتلت المرتبة الرابعة، وفي 1999 تعرض الحزب للانشقاق كبير بخروج عبد الله جاب الله نتيجة لخلافة مع الحبيب آدمي الأمين العام للحزب بسبب تأييد هدا الأخير لـ **بوتفليقة** وأنصاره، وترأس هدا الأخير الحزب وسرعان ما استقال من منصبه وحصلت حركة النهضة في 2007 على **05** نواب والأمين العام الحالي للحركة هو **فاتح ربيعي**.

3- حركة مجتمع السلم:

تعود جذور هذه الأزمة إلى جماعة الموحدين التي كانت تنظمها سربيا، أنشأه في الستينات 1963 الشيخان **محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني**، كخطوة لمواجهة التوجه الاشتراكي للنظام الجزائري بعد انقلاب 1965/06/19 وأدى نشاطها إلى اعتقال **محفوظ نحناح**، وبعض من الأعضاء الآخرين ، وبعد خروجهم من السجن بداية الثمانينات أسسوا **جمعية الإصلاح والإرشاد**، وبعد إباحة دستور 1989 للتعددية الحزبية تأسس حزب **حركة المجتمع الإسلامي** في 1990/12/06 وهو حزب ذو اتجاه إسلامي معتدل لمرجعية الإسلام قريب إلى تيار الإخوان المسلمين الذين يدعون إلى التسامح، والعمل من أجل

[1]- رابح كمال لعروسي، **مرجع سابق**، ص.ص 54،55.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تجسيد الديمقراطية والتداول على السلطة، ولقد ترشح رئيس هذا الحزب عام 1995 حصل على المرتبة الثانية بعد **زروال** ولكن سرعان ما أقصى بحجة مشاركته في ثورة التحرير، وبعد وفاته في 2003 خلفه الشيخ **أبو جرة سلطاني**[1].

4- حركة الإصلاح الوطني:

أسس **جاب الله عبد الله** ومعه أنصاره من النهضة حزب الإصلاح الوطني عام 1999 ، حيث حصل الحزب في الانتخابات التشريعية الأولى التي خاضها عام 2002 على المركز الثالث **بـ 43** مقعد، إلى انه رفض المشاركة في الحكومة، وفضل الاحتفاظ بموقعه في المعارضة كما رشح في رئاسيات سنة 2004، واحتل المرتبة الثانية بفارق كبير على الرئيس **بوتفليقة**، وشهدت صراعات داخل الحزب، وانقسم إلى جبهتين أحداهما بقيادة **جاب الله**، والأخرى بقيادة **محمد بولحية وجهيد يونسي**، وبالتالي عزل **عبد الله جاب الله**، وانتخب **بولحية** وأصبح **يونسي** أمينا للحزب.

وفي سنة 2001 خرج **نور الدين بوكروح** عن الحزب، وتم إلغاء منصب الرئاسة، والإبقاء على منصب الأمين العام الذي يشغله حاليا **كمال بن سالم**.

5- التحالف الوطني الجمهوري:

أعلن عن ميلاده في 1995/05/08، رئيسا لحزب **رضا مالك**، رئيس الحكومة الأسبق، وعضو المجلس الأعلى للدولة **سليم سعدي**، تولي عدة مناصب وزارية، و**علي هارون** وزير سابق لحقوق الإنسان، فهي الشخصيات أو القيادات التي تولت أعلى المناصب الرسمية، هو حزب يعادي الظاهرة الإسلامية بشدة ويطالب باستئصالها[2].

---

[1]- ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص.ص110،111.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.ص108،112.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني,آليات تفعيل العمل السياسي للأحزاب في الجزائر

تحتاج الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة إلى عدة وسائل وآليات تتيح لها تحقيق أهدافها أي الهدف الأساسي لكل حزب يتيح لها مباشرة نشاطاتها في أحسن الظروف لكسب مناضلين ومؤيدين، ومن بين هده الآليات نجد الهيكل التنظيمي للحزب الذي يسمح بمزاولة النشاطات الحزبية والتواجد عبر الكامل التراب الوطني والجانب المالي لما له من أثر قوي وفعالية كبيرة بالنسبة للأحزاب السياسية سواء بالمناسبات الانتخابية أو الحالات العادية لا ننسى النشاط الإعلامي الذي له دور كبير للتعريف الأحزاب السياسية ببرامجها، وأهدافها وتوجهاتها الإيديولوجية التي تأتي بمقدمته الصحافة الحزبية والتجمعات والمظاهرات التي تقوم بها الأحزاب فقد نظم المشرع الجزائري هده الآليات ووضعها في إطارها القانوني ورتب جزاءات لكل من يخالفها.

1- القيام بالدور الفعلي للأحزاب السياسية

أ. **التنظيم:** لاشك أن التنظيم له أهمية كبرى بالنسبة للأحزاب، فهذه الأخيرة هي منظمات مركبة ويظهر هدا التنظيم المكون من بنيان منظم، فإن الأحزاب لا يمكن أن تعيش أو أن تمد جذورها في هيئة الناخبين، كما لا يمكنها أن تعمل بفاعلية من أجل تحقيق هدفها وهو الوصول إلى السلطة وتنفيذ برنامج سياسي محدد.

ب. **المشروع السياسي:** الأحزاب السياسية على طبيعتها تبحث عن وسيلة تترجم بها إلى الواقع أفكار رئيسية، فالتنظيم السياسي يقوم من أجل تحقيق المشروع بوسيلة أفضل أي أكثر فعالية فهدف الأحزاب بأنواعها في جميع الأحوال تخدم فكرة ما، سواء كانت هذه الفكرة محافظة كما هو الحال في الأحزاب اليمينية وأحزاب الوسط أم كانت فكرة تقدمية تدعو للتجديد كما هو الحال الأحزاب اليسارية[1].

ج. **مشاركة الأحزاب من خلال الصحافة الحزبية:** بعد إعلان التعددية الحزبية والإعلامية في الجزائر بموجب دستور فيفري 1989، صدر القانون **07/90** المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام، وأصبح بإمكان الجمعيات والأحزاب امتلاك ونشر الصحف فبالموازاة مع إقرار التعددية وإنشاء ما يقارب ستين حزب سعت الأحزاب

[1]- محمد قاسم القيروتي، **السياسة العامة**، ط.1، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006، ص.ص 39،40.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسية الجديدة إلى إنشاء صحف خاصة بها قصد شرح برامجها وحشد الرأي العام مستفيدة من الدعم الذي قدمته الدولة، والإعانات التي قدمتها للصحف، قد اختارت عناوين تعبر عن الحرية والإعلام الحر، فضعفت الصحافة الحزبية واحتكار الدولة للإذاعة والتلفزيون التي لتسمح للأحزاب السياسية باستخدامها إلا في الحملات الانتخابية والبرلمانية والرئاسية .

ويرجع ضعف الصحافة الحزبية أساسا، بالإضافة إلى العوائق القانونية إلى العراقيل العلمية التي لا تشجع على إصدار صحف حزبية مما جعل هذه الصحف تخضع للدولة ناشرة للنظام السياسي لأنها تحت سيطرتها، كما يرجع ضعفها كذلك إلى أن الأحزاب عندما تكون في المعارضة، تعمل بكل الوسائل لكشف أخطاء الحزب الحاكم، ولكن عندما يتحول الحزب إلى حزب مساند للحكومة تتحول الصحافة من الصحافة المعارضة إلى الصحافة أغلبية، مما يفقدها مصداقيتها. هذا ما حصل في الجزائر من **37** صحيفة حزبية لا يبقى منها إلا صحيفتين حزبيتين بسبب عدم التوفير الإمكانيات المادية[1].

د. **تنظيم الاجتماعات والمظاهرات العمومية:** إن النشاطات الهامة التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية هي تنظيم الاجتماعات والمظاهرات للترويج لأفكارها ومبادئها وشرح مواقفها من السياسات الحكومية، كونها تمثل اتصال مباشر مع الجمهور، مما يسهل ويزيد من فعالية النظام العام، فقد نظمها المشرع ووضع لها قيود بموجب القانون رقم **89 -28** المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم بالقانون رقم **19-91** المؤرخ في 02 ديسمبر 1991 .

- تنظيم الاجتماعات العمومية: تعد الاجتماعات العمومية من أشد الوسائل تأثيرا على الجمهور، فهي وسيلة نشاط فاعلة في عملية الاتصال ,كما أنها عنصر أساسي في الحملات الانتخابية، وتدعو الحاجة لعقد الاجتماعات بهدف تبادل الآراء وإيصال المعلومات أو الأفكار لتحقق المشاركة المرغوب فيها، كما تتطلب الاجتماعات

[1]- مكي ثروة، **الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**، ط.1، القاهرة: عالم الكتب، 2005، ص126.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحضور الشخصي لقيادة الحزب والتوجه بالكلام المباشر إلى الجمهور قصد تبادل الآراء والأفكار وإيصال القناعات السياسية من أجل تحقيق جملة من الأهداف:

§ توسيع عملية تجنيد المناضلين و جلب اهتمام المواطنين.

§ شرح وتوضيح البرنامج الحزبي .

§ الرد بطريقة غير مباشرة عن تهجمات وحملات الأطراف الأخرى.

§ فرض قوة الحزب وخلق الحذر السياسي يكون متابع من طرف وسائل الإعلام.

إن حرية الاجتماع حق دستوري للمواطن بناءا على المادة **41** من دستور 1996' لدلك الأحزاب السياسية بإمكانها عقد اجتماعات عمومية مع مراعاة أن:

* أن يكون مسبوقا بتصريح يوقعه ثلاثة أشخاص موطنهم الولاية مقر الاجتماع يبين الهدف.
* أن يكون الاجتماع في مكان مغلق (المادة **02** من القانون رقم **89-28** المعدل والمتمم).
* منه ومكانه اليوم والساعة ومدته وعدد الأشخاص المقرر حضورهم والهيئة المعنية به عند الاقتضاء (المادة **04**)[1].
* أن يكون التصريح بالاجتماع ثلاث أيام كاملة قبل انعقاد لدى الوالي بالنسبة للبلديات ومقر الولاية، وعند الوالي بالنسبة لبلديات ولاية الجزائر.
* كما يتمتع حسب المادة 08 حق الاجتماعات في أماكن العبادة و في مبنى عمومي غير مخصص لدلك و في الطريق العمومي[2].

- تنظيم المظاهرات العمومية: المظاهرات العمومية لا تجري على الطريق العمومي، وإن كانت حرية الاجتماع تعني حق الأفراد في طرح أفكارهم في علاقة ثنائية بين ملتقى الخطاب وملتقييه، فحرية التظاهر تعلن أداة التعبير الجماعي عن موقف متفق عليه عموما، لدلك فهي أداة تأثير كبير بحجم عدد المشاركين فيها، فكلما كان كبيرا

(1) - مكي ثروة، **مرجع سابق**، ص128.

(2) - سليمة رابحي، **الأحزاب السياسية وعمليات الاتصال في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، (2008/2007)، ص.ص 147،148.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كلما عبر عن موقف ذا قيمة من قضية ما و كان له صدى .يجب على الأحزاب القيام بمظاهرات حسب المادة **17** أن تقدم طلب رخيص للوالي ثمانية أيام كاملة على الأحزاب قبل التاريخ المحدد للمظاهرة[1].

2- تكوين الإطارات، الديمومة والاستمرار:

إن التنافس بين الأحزاب السياسية من أجل الوصول إلى السلطة يؤدي إلى سعي كل حزب إلى كسب عدد ممكن من الأفراد ذوي كفاءات عالية من أجل الوصول بهم إلى الحكم .

وعلى هدا الأساس إن وظيفة الأحزاب السياسية عبر التاريخ كانت ولازالت لها نظرة التحديث من خلال سعيها إلى ممارسة وظيفة التأطير عن طريق اختبار وانتقاء المرشحين للمناصب الانتخابية التي تتولى قيادة الدولة.

وعليه يعمل كل حزب ويناضل من أجل بقائه واستمراره بواسطة وضع إستراتيجية سياسية تتمثل في تكوين الإطارات المؤهلة في جميع التخصصات لترقية العمل السياسي و تكوين طبقة سياسية يعتمد عليها في الرؤية السياسية.

ولكن بالتمويل الإبداعي الذي يخلق لنا سلطة المعرفة وهي سلطة ذات خصوصيات متميزة إذ أنها ترتبط أساسا بالأنا والحرية الفردية، ونعني بالخصوصية المميزة حتى لو كان مثقفا داخل أجهزة الحكم 'فالإبداع هو الذي يحرره ويميزه ويجعله قادرا على النجاح.

هذا التميز الإبداعي هو الذي يعطي قوة للمثقف، فقوته من إبداعه، وهي قوة تتجاوز القوة الحزبية وقوة السلطة، حيث أن قوة المعرفة سلطة أخرى تتجلى قيما وأداة من خلال الوسائل المادية التي تجسد المعرفة العلمية التكنولوجية وبتالي تستطيع تجاوز المعرفة التقليدية التي تكون سندا لسلطة متكلفة[2].

---

(1) - سليمة رابحي، **مرجع سابق**، ص148.

(2) –http://arab-unitx.net/forums/index.php.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- توعية الجماهير:

من أجل التأصيل الفكري والأبعاد الفلسفية تحتاج الإيديولوجية لكل حزب سياسي لينشر أفكاره بسبب الصراع الداخلي الذي نجم عن تضارب الآراء التي تسعى لتغيير المجتمع لتحل محل الإيديولوجية القديمة.

كما أن الإيديولوجية وهي في طور التكوين أو الانتشار إلى مجتمع جديد قد يكون لها ما يعارضها من قيم ومبادئ سائدة، مما يخلف بعض الصراع الذي يتعمق إثر تمسك بعض الأفراد بقيمهم ومبادئهم، ريثما يحدث تكييف تدريجي للمجتمع مما يساعد على التخفيف من حدة التوتر والصراع، وهذا ساهم في تأثيرها على السلوك السياسي في الدولة لحدوث تنمية سياسية.

لكن تبقى الأحزاب وعقائدها في أي مجتمع هي صورة لهدا الأخير، فالمجتمع المتخلف تبدو صورته في أحزابه المتخلفة، ولا يمكن إصلاح مفاسد الأحزاب القائمة إليه بإصلاح الأوضاع القائمة التي تستند إليها الأحزاب بوجودها، وسوء الأحزاب ليس دواؤه إلغاء الحياة الحزبية كما يرى البعض، بل في إعطاء المزيد من الحريات في القوى الشعبية ومزيد من التعليم والتحرر الاقتصادي والاجتماعي، والشعور بالمسئولية.

وهناك نوعين من العوامل التي تحرك عقائد الجماهير:

أ. عوامل بعيدة: وهي تمهيد الأرضية وانبثاق الأفكار الجديدة.

ب. عوامل مباشرة: وهي التي تتراكم بفعل العوامل البعيدة، ثم تهيج الجماهير من خلال التمرد الشعبي أو الإضراب، وهي التي تدفع بالشخص إلى سدة الحكم [1].

فالأحزاب السياسية لها دور كبير في إثارة الولاء والشعور بالإنماء إلى جماعة معينة، وتزداد أهميتها عندما تمثل الأمة بأكملها وتجعل الأفراد يؤمنون بالوطن، بزعائمه وقياداته.

[1]- محمد سليماني، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر: يوسف بن خدة، (2006/2005)، ص50.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الانطباع بأنه أصبح لهم أهداف مشتركة وأن عليهم العمل على تحقيقها بالطرق والوسائل والأساليب السياسية التي تسير على مقتضاها فتبرز أهمية الوحدة وتعطي لأفراد المجتمع العقلانية وتحدد لهم أولويات هذه الأهداف ودورها وآثارها الإيجابية على الوحدة الوطنية كما تجعل الأفراد يدركون أن معالجتهم الحيوية والأساسية ترتبط بالدولة.

إن الأحزاب السياسية يمكنها المساهمة في تحقيق التكامل البنائي والإيديولوجي لتصل إلى تحقيق تقريب الهوة بين النخبة والجماهير وقيام ولاء لمجموعة موحدة من القيم والمعتقدات، وبالتالي تصبح هده التوعية نتاج نية مسبقة من أجل استقطاب أكبر عدد من الجماهير في المشاركة في النضال السياسي والنهوض باقتصاد البلد وهو المشروع الذي تطورت به البلدان الغربية.

المشاركة الحزبية بأبعادها:

أ. المشاركة الدائمة: من أجل وجود تعددية حزبية وفعلية مستقلة الذمة وقادرة على المبادرة القرارية التي تتحول إلى رأس مال اجتماعي حقيقي، بالمعنى الذي طوره **غرام شي** أي تتحول هذه الفواعل إلى قوى سياسية مدافعة عن مطالب وحقوق شرائح اجتماعية بعينها دون وجود أي خلفيات سياسية؛ الهدف الأساسي هو تحقيق الاستقرار والرفاهية المشتركة وليس الوصول إلى السلطة عن طريق العنف المادي أو المعنوي[1].

ب. المشاركة الدولية: تعني ضرورة وجود انتخابات منتظمة تحترم الحدود الزمنية للعهدة أي السماح بحرية ترشيح المواطنين والأحزاب دون إكراه أو توجيه، كما تسمح اللعبة الديمقراطية بضرورة تطبيق قانون الانتخابات، وما يحمله من معايير وقواعد تنظيمية تمنع أي تلاعب بالقوائم الانتخابية ونتائجها.

[1]- أمحمد برقوق، **الهندسة السياسية: مقاربة ابستيمولوجية** ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر والمعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وزارة الخارجية، 2001، ص51.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج. المشاركة التمثيلية: تعني وجود رقابة المواطنين للحاكم عن طريق منتخبين بالسلطة التشريعية والمجالس المحلية الأخرى من أجل ترشيد العملية السياسية والوصول إلى استجابة معتبرة لحاجات ومطالب المجتمع[1].

من بين الوظائف المحورية في الحياة، الحزب السياسي ومن خلالها يقوم بتوجيه المواطن وإيقاظ روح المسؤولية لديه وإشعاره بعدم تنافي المصلحة العامة مع المصلحة الفردية، وهده العملية التحسيسية التي يقوم بها الحزب تسعى لإعداد المواطن سياسيا، وتساهم في توعية، كما تضعه في التوجه العام الذي يتبناه الحزب في القضايا المطروحة من خلال برامج محددة ومن خلال عمل سياسي يتماشى والواقع، وتسعى الأحزاب لإيصال دلك عبر قنوات معينة تجعل من الحزب شبه منظمة إعلامية تقدم للجماهير مختلف المعلومات[2].

المطلب الثالث: عوائق العمل الحزبي في الجزائر

من خلال الدراسات السابقة نجد أن هناك نوعين من المعوقات، هناك الداخلية والخارجية تضافرت آثارهما وأفرزت تعددية حزبية ضعيفة التكوين محدودة الأثر، وهذا ما سنتطرق إليه في الفرعين المواليين.

الفرع الأول: المعوقات الداخلية للأحزاب في الجزائر

يعد التنظيم الداخلي للأحزاب اختصاصا أصيلا وداخليا خاصا بالأحزاب، ويرى جانبا من الفقه أن الحزب ملزم بمراعاة المبادئ الديمقراطية عند وضعه لنظامه الداخلي على مستوى اتخاذ القرارات أي مشاركة الأعضاء فيها، بل والعمل على تجسيد هذه المبادئ داخليا[3]، كمرحلة أولى وإلا فلن تستطيع تصديرها للمجتمع الخارجي ومؤسساته السياسية الرسمية كمرحلة ثانية، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، لذلك لابد أن يتمرس الحزب في مختلف مستوياته الهيكلية والوظيفية والعضوية على فتح المناقشة الحرة، والاستماع

---

(1)- أمحمد برقوق، **مرجع سابق**، ص59.

(2)- عزوز عبد القادر ناجي، **مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (أحادية، ثنائية وتعددية)**، الحوار المتمدن، الجزائر، 2009، ص105.

(3)- عفيفي كامل عفيفي، **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية (دراسة مقارنة)**،دار الجامعية، ص675.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إلى كل الآراء المؤيدة والمعارضة في الحزب وتمحيصها للخروج بقرارات تحظى بقبول الأغلبية، وخلاف هذا لن يستطيع الحزب التعامل مع الآراء المعارضة خارجيا، والتي تدور حول المبادئ سواء كانت ثانوية أو أساسية، وحول البرامج والسياسات، في حين يتركز الصراع الداخلي حول السياسات والبرامج فحسب.

وفي حرص من المشرع الجزائري على أن تأخذ الأحزاب بهذا المبدأ وهو الديمقراطية الداخلية التي نصت المادة **11** من قانون الأحزاب العضوي لعام 1997.[1]

1- التنظيم الهيكلي والوظيفي للأحزاب:

يعني التنظيم الهيكلي والوظيفي للحزب مجموعة القواعد التي توضع من أجل تسيير الحزب وتمكينه من ممارسة نشاطه ، وهي تتصل بهيكله الحزب الداخلية وتحديدا اختصاصات كل هيئة والعلاقة التي تحكمها بغيرها ، وشروط العضوية في الحزب .

وهذه القواعد تكون محل نقاش واسع من قبل الأعضاء المؤسسين للحزب عند بداية تأسيسه وهي لا تثير إشكالا كبيرا في هذه المرحلة، إذ غالبا ما يتم تجاوز الاختلافات من أجل إتمام مشروع الحزب، رغم أن هذا القول ليس مطلقا، إذ قد يكون خلافا جديا حول مسألة من المسائل، وأمام تمسك كل طرف بوجهة نظره وفي غياب توفيقي عادة ما ينسحب احد الأطراف من هذا المشروع، إلى مشروع وضع حزب جديد مع أطراف آخرين يتقاسمون نفس الأفكار. وبهذا يتم تدارك الخلاف، وهو ما حدث عام 1989 عند فتح باب التعددية الحزبية في الجزائر، إذ نتيجة لعدم اتفاق أقطاب التيار الإسلامي في الجزائر، رغم اتجاهاتهم في البداية إلى تكوين حزب إسلامي واحد، جعل كل طرف ينسحب ويؤسس حزبا مستقلا عن بقية الأعضاء، فظهرت عدة أحزاب إسلامية وهي:

- الجبهة الإسلامية للإنقاذ برئاسة **عباس المدني**.
- حركة المجتمع الإسلامي برئاسة **محفوظ نحناح**.
- حركة النهضة الإسلامية برئاسة **عبد الله جاب الله**.

[1] - نص المادة 11 من القانون العضوي الجزائري للأحزاب عام 1997: يجب أن تقوم قواعد التنظيم الداخلي للحزب السياسي وعمله على أساس المبادئ الديمقراطية في كل الظروف و في جميع الحالات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ورابطة الدعوة الإسلامية برئاسة كجمعية دينية برئاسة **أحمد سحنون**[1].

لكن المشكلة تثار بوضوح بعد تأسيس الحزب، ودخوله حقل الممارسة السياسية، وتطرح عادة عند تجديد الهياكل المركزية أو المحلية للحزب، إذ كثير ما يشير الأعضاء مسألة الشفافية في الانتخابات ويدعون أن هناك تحيزا لبعض الأطراف لتعيينهم في مناصب القيادة في مقابل إهدار حقوق آخرين أحق بالمناصب.

وهو ما لمسناه في تصريحات في الصحف عدة مرات من قبل أعضاء الأحزاب مثلما حدث في حزب جبهة التحرير الوطني عندما جرى إعادة تجديد هياكله بعد الأزمة الداخلية التي شطرته إلى نصفين عام 2004.

كما حدث هذا في حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، بل وفي معظم الأحزاب أم على المستوى الوظيفي والخاص بتحديد الوظائف المنوطة بكل هيكل من هياكل الحزب وعدا العلاقة التي تربطها فيما بينها، ما زالت الأحزاب تعاني من مشكل التنازع حول الصلاحيات، إذ عادة ما يتهم رئيس الحزب منفردا أو مع مجموعة من القياديين أو الأعضاء بالسطو على صلاحيات باقي الهياكل والأعضاء، مما يخلق أزمة داخلية عادة ما تنتهي بانسحاب الأعضاء المعترضين وتكوين حزب جديد أو الانضمام إلى أحزاب أخرى.

وهو ما يكشف سطحية البعد الإيديولوجي لدى الأعضاء، إذ لا يجدون صعوبة في الانضمام على أحزاب أخرى لو كانت ذات إيديولوجية مختلفة، وقد حدث هذا لحركة النهضة الإسلامية ، عندما اتهم رئيسها عبد الله جاب الله بتجاوز صلاحياته، وأمام تعذر احتواء وحل المشكلة داخليا انسحاب عبد الله جاب الله من الحزب مكونا حزبا جديدا **2001** وهو حركة الإصلاح الوطني. ورغم هذا ما زالت تهمة تجاوز الصلاحيات تلاحقه في ظل حزبه الجديد، الذي انشطر مرة أخرى على نصفين هما الجناح المؤيد لرئيس الحركة والجناح المعارض له أو ما يسمى بالحركة التقويمية، وقد أحيل النزاع إلى القضاء للفصل فيه[2].

---

[1] - عفيفي كامل عفيفي، **مرجع سابق**، ص680.
[2] - **المرجع نفسه**، ص683.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- مشاركة الأعضاء في الأحزاب:

تتجلى مدى ديمقراطية الحزب داخليا من خلال كفالة حق المشاركة لأعضائه في الحياة السياسية وذلك بإعداد ووضع برنامج الحزب وسياساته وإصدار القرارات.

ولا يثير الأمر إشكالا عند بداية التأسيس للحزب لأنها عملية محددة الأبعاد مسبقا ضمن أطر عامة من قبل الأعضاء المؤسسين.

لكن الإشكال يظهر عند بداية الممارسة، ليتم اختيار مدى صدقية الأحزاب في إشراك أعضائها في القرارات أو التعديلات التي تدخل على برامجها وسياساتها، وتتجسد هذه المشاركة بممارسة العضو لعدة حقوق أهمها تقرير حق العضو في المناقشة وإبداء رأيه سواء كان مؤيدا أو معارضا دون الخوف من الفصل من الحزب، ودون مصادرة لرأيه من أحد مهما كان منصبه في الحزب.

وهذا الحق في المناقشة بقدر أهميته للعضو إلا أنه مهم للحزب نفسه، فعن طريقه تستطيع الأجهزة التي تدير الحزب الوقوف على الحالة المعنوية للأعضاء، وقياس اتجاهاتهم فلا تصدر القرارات إلا بعد مناقشات صريحة وغبر اختلاف وجهات النظر، وتتبدى أهمية الحق في المناقشة عند مراجعة برنامج الحزب الذي يجب أن يتم من وقت لآخر من خلال نقاش طويل وصريح بين اتجاهات المختلفة والرؤى المتباينة، فهذا الخلاف في الرأي هو الأسلوب الوحيد لإنضاج الفكر السياسي للحزب **وتطوير** برنامجه على وجه أقرب ما يكون من الصحة[1].

مما سبق ذكره نخلص إلى أن الأحزاب السياسية في الجزائر، مازالت في حاجة ماسة إلى ممارسة الديمقراطية داخليا، وذلك لن يأتي إلا بإخضاع القيادة الحزبية للانتخاب السري على أن يتم الاختيار من بين عدة مرشحين، مع كفالة صفة الدورية المنتظمة لهذا التغيير في القيادة[2].

---

[1]- حسن البدراوي، **الأحزاب السياسية والحريات العامة - دراسة تأصيلية، تحليلية ومقارنة في حرية تكوين الأحزاب وحرية النشاط الحزبي، حق التداول السلطة-**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 124.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 124.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثاني: المعوقات الخارجية للأحزاب

معناها العلاقات التي تعقدها الأحزاب مع المحيط الخارجي الذي تنشط فيه، سواء كان محيطا اجتماعيا تتعامل فيه الأحزاب مع الجمهور والمجتمع ككل وفق منهج سياسي أي من حيث كونها أحزابا، أو كان محيطا سياسيا تتعامل فيه الأحزاب مع بعضها البعض، سواء كانت في الحكم أو في المعارضة وتبدو هذه العلاقات ذات طبيعة تبادلية ومختلفة التأثير بين طرفيها أي أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين الأحزاب والجمهور من جهة، وبينه وبين غيره من الأحزاب من جهة أخرى، على أن نتائج هذه العلاقة قد تكون سلبية أو إيجابية وذلك حسب طريقة التعامل التي يسلكها كل طرف مع شريكه في هذه الثنائية.

1- علاقة الأحزاب مع الجمهور:

بوجود علاقة وثيقة بين الأحزاب والجماهير، بل أن الجماهير يتأثرون إيجابيا وسلبيا بمدى فاعلية الحزب ودقة تنظيمه، ذلك أن الحزب يشارك في عملية التنشئة السياسية لأفراد الجمهور كما يدفعهم إلى المشاركة السياسية[1]، إذ يعد الجهور عنصرا أساسيا في الحسابات السياسية للأحزاب، لما له من تأثير مباشر وفعال على حياتها السياسية، فباستطاعته أن يرفع إحداها إلى الحكم وينزل الأخرى إلى المعارضة عن طريق ممارسة حقه في الانتخابات.

ولأن غاية الأحزاب هي الوصول إلى السلطة ، فإنها تعمل دوما على استرضاء استمالة أكبر عدد من أفراد هذا الجمهور حتى تتمكن من بلوغ هدفها، ولكي يتحقق لها رضا الجمهور تلجأ إلى استخدام عدة وسائل أهمها: عملية التنشئة السياسية والتي هي إحدى العمليات الاجتماعية المرتبطة بالنسق السياسي من بين ما تهدف إليه تكوين الثقافة السياسية لدى الأفراد وأيضا تغييرها[2].

---

[1]- السيد خليل هيكل، **الأحزاب السياسية، فكرة ومضمون**، مكتبة الطالعة، ص75.

[2]- محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية (دراسة في دور أخبار التلفزيون)**، ط.1.، دار النشر للجامعات ، مصر، 1997، ص24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حيث تعمل الأحزاب قدر الإمكان على غرس مبادئها وإيديولوجيتها في نفوس الجماهير، حتى تكسبهم استعدادات سلوكية تجعلهم يزكون برنامجا دون آخر عن طريق المشاركة السياسية، التي هي عملية اجتماعية سياسية يؤدي أفراد الجمهور عن طريقها أدوارهم في الحياة العامة أي يساهم الجمهور في عملية صنع القرارات السياسية والعمل على تحقيقها[1].

من هنا نجد أن هناك علاقة وثيقة ومتبدلة بين الحزب والجمهور، فمتى ما نجح الحزب في التنشئة السياسية للجمهور، كانت المشاركة السياسية من جانب هذا الأخير ناجحة أيضا والعكس صحيح.

كما تلجأ الأحزاب إلى وظيفة التكامل لمطالب الجماهير، سواء أفراد أو جماعات[2] حتى تحظى برضاهم ودعمهم لها، سواء في المواعيد الانتخابية أو خارجها عن طريق مثلا المظاهرات المطلبية التي تدعو إليها الأحزاب في التعبير عن رفضها لسياسة معينة، أو من أجل رفع مطلبها للسلطة الحاكمة وهذا لن يأتي للأحزاب إلا إذا استطاعت تكوين رأي عام مستنير على دراية واسعة بحقائق الأمور، وهو ما يجعله أكثر فهما لما يدور حوله وبالتالي أكثر قوة وتأثير.

وإذا رجعنا إلى الواقع السياسي , وحاولنا استجلاء علاقة الأحزاب في الجزائر مع الجمهور من حيث عملية التنشئة السياسية ، وعملية التكامل لمطالبه نجد أنه على صعيد عملية التنشئة السياسية قد فشلت هذه الأحزاب في ممارستها ليس فقط على المستوى الداخلي للحزب , بل وعل المستوى الخارجي كذلك.

ويبدو ذلك جليا من خلال سهولة انفصال العضو عن حزبه حتى ولو كان قياديا والانتساب إلى حزب آخر، وهذا ما يؤكد أن ليس تمة تجربة حزبية عميقة وأصيلة توطد علاقة العضو بحزبه، وهي ظاهرة عامة في الجزائر.

---

(1) - السيد خليل هيكل، **مرجع سابق**، ص77.
(2) - **المرجع نفسه**، ص75.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- علاقة الأحزاب مع بعضها البعض:

"لا يستطيع الحزب العمل بمعزل عن بقية الجماعات والأحزاب الأخرى في مجتمعه، ولهذا يكون من الطبيعي أن تنشأ رابطة أو صلة بينه وبين غيره من الأحزاب"[1].

وتتحد وفقا لمعيار المصلحة الخاصة لكل حزب في سعيه الوصول على السلطة، وتحقيق هذا الهدف يتطلب من الأحزاب تقديم برنامج يراعي احتياجات وتطلعات الجمهور، حتى يحظى بقبوله ومن ثم مساندته لحامليها من الأحزاب مع حرص كل واحد منها على بيان إيجابيات في مقابل سلبيات الآخرين، من هدا المنطلق تتنافس الأحزاب فيما بينها وعادة ما يترتب على هذا التنافس نوع من التنافر يزيد من شدة الصراع بينهما في محاولة كل طرف استقطاب أكبر عدد من المؤيدين من أجل الحصول على أصواتهم في المواعيد الانتخابية التي قد تنقل الحزب من المعارضة على الحكم.

والحزب في صراعه مع الأحزاب الأخرى يجب أن يستعمل الوسائل النظيفة المشروعة وينأى بنفسه عن الأساليب غير الأخلاقية أو الغير المشروعة[2].

كما ان الحزب عادة ما يحيط أعماله بالسرية أي دون تنسيق مع بقية الأحزاب لا إلى تتسرب خططه إلى الأحزاب المناوئة فتعمل على إفسادها.

ورغم هذا قد يجد الحزب نفسه مضطرا إلى التنسيق والتحالف مع بعض الأحزاب التي يرى أنها تشترك معه في بعض المبادئ والسياسات.

وهذا التحالف قد يكون انتخابيا يتم من أجل الوصول على الحكم، أو حكوميا أو برلمانيا، يتم من أجل ممارسة الحكم تارة أو المعارضة تارة أخرى..

ولا تشد الأحزاب السياسية القائمة في الجزائر على هذه القاعدة العامة، من حيث محاولة كل حزب تقديم برنامجه على انه الأفضل ونقد باقي البرامج، مع اللجوء في بعض الأحيان إلى التحالف، غير أن هذا القول يعتبر توصيفا سطحيا لعلاقة الأحزاب مع بعضها البعض تحتاج إلى إيضاح وتحليل.

---

(1) - السيد خليل هيكل، **مرجع سابق**، ص85.
(2) - **المرجع نفسه**، ص86.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة:

إن التصنيفات التي سميت بها الأحزاب السياسية من خلال بروزها عبر الوعاء الانتخابي الذي يحدد حجمها وتحدد إيديولوجيتها، مما يعطينا معرفة تقسيمها إلى ثلاثة تيارات وطنية، إسلامية وكذلك علمانية، ومن جهة أخرى يبدو للأحزاب السياسية آليات ووسائل من خلالها تستطيع ممارسة نشاطها السياسي داخل السلطة، وعبر وسائل الإعلام مما يزيد من نشاطها الرئيسي وهو توعية الجماهير سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وهاذ ما كرسه مشروعها السياسي عبر الحملات الانتخابية. ومن بين اهتمام الطبقة السياسية في نشاطها هو تكوين الإطارات وتحديث معلوماتهم وكفاءاتهم حتى تعطي لها ميزة خاصة عن باقي الأحزاب الأخرى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة ومن خلال ما استعرضناه عن الأحزاب السياسية، يتبين لنا مدى الأهمية التي تتمتع بها الأحزاب السياسية كنظام شامل داخل الدولة، وتشكل تنظيمات شعبية مشروعة، يخول لها القانون المشاركة في الحياة العامة كوسيلة مؤثرة في مجريات الحياة السياسية، وعليه أخلص إلى النتائج الموالية:

- إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دوران سلس ومرن للنخبة، وتفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد.
- غياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية المهمة، وما تشهده الأحزاب الكبرى حاليا من استقالة رؤسائها وأمناءها العاملون، ما هي إلا إستراتيجية ممنهجة مملاة من قبل أطراف لأحذ أهداف داخلية وخارجية معينة بتوقيت معين.
- تواجه بنية الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الاحتكار.
- واقع أوليغارشي للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي وطموح التغير على مستوى القواعد الحزبية.
- عرفت الأحزاب السياسية في الجزائر عدة أزمات كأزمات التناوب التي تتم عن الانقلابات أو سحب الثقة داخل الأحزاب السياسية.
- عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها، حيث أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من بين الأولويات أمام اعتبارات انتخابية وسياسية.
- النشأة الحديثة للأحزاب السياسية أدى إلى بروز قيادات سياسية غير معروفة للحزب سيكون له ثمن انتخابي باهظ، على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية المؤسسة لها.
- الطبيعة الأوتوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر يتجلى أن تنحصر في معظم الصلاحيات المهيمن عليها رئيس الحزب من الناحية الفعلية، فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئيسي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- باعتبار الظاهرة الحزبية أداة من أدوات التعددية وعامل نشاط وحيوية وإبداعية، فوظيفة الحزب ودوره في المجتمع وآثاره الإيجابية على التعددية السياسية تتلخص في التجنيد، التنشئة السياسية، والاستقطاب والتأييد الشعبي, تقديم العمل الجماعي على الفردي والإيديولوجية والرؤى المستقبلية.
- مقاييس التعددية مربوط بمستوى التطور الديمقراطي الذي يظهر من خلال مصداقية الأحزاب المشاركة السياسية، وجود مناقشة حقيقية بين التيارات المشاركة في الانتخابات تبنى سياسات نقد موضوعية، والابتعاد عن سياسة المقاطعة لأجل المقاطعة والنقد لأجل النقد.
- لا يمكن إقامة الحكم الراشد بدون دولة الفانون ولا بدون ديمقراطية حقيقة، ولا بدون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا بدون رقابة شعبية توجهها الأحزاب السياسية وتكون مسؤولة عنه.

وعليه يمكن القول؛ أن دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر تقدم لنا صورة دقيقة عن حقيقة الديمقراطية في الجزائر والأحزاب في هذا الواقع لا تزال في مرحلة تكوينية, في حين أن معالم الحقل السياسي ستحدد مستقبلا اتجاهان هما:

- **الاتجاه الأول:** هو الحزب الواحد ممثلا في جبهة التحرير الوطني مع لجوئها للتكتل مع بعض الأحزاب الديمقراطية الصغيرة والضعيفة والموالية للسلطة في بعض الأحيان كخيار إستراتيجي مؤقت استجابة لمراحل معينة.
- **الاتجاه الثاني:** يتمثل في الإسلاميين بمختلف اتجاههم خاصة مع صعود الأحزاب الإسلامية في بلدان الربيع العربي.

وعلى هذا الأساس؛ يمكن القول أن الحياة الحزبية في الجزائر شهدت وستشهد حركية قد تؤدي تدريجيا إلى هيمنة قوة واحدة على الحياة السياسي، وهذا لصالح السلطة وبإيعاز منها لشراء السلم الاجتماعي الهش بعقد اجتماعي مشبوه، وهذا ما قد يخلق أزمة سياسية في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية غير ثابتة، خاصة مع عودة تكالب القوى الاستعمارية القديمة والقوى المسيطرة الحديثة للبحث عن مناطق نفوذ للثروة، بخلق بؤر توتر وأهمية مبنية على أساس الطائفية والتوتر العرقي والتطرف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والإرهاب، والمشاكل الاجتماعية والمعلوماتية، والتشكيك في القيم الحضارية للمجتمعات وللاستدراك.

كل هذا ينبغي للسلطة اشتراك الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني والقوى الوطنية المخلصة والفاعلة الأخرى في الحياة السياسية، دون إقصاء لأي ظرف عبر تنشئة سياسية مهيكلة لأفكار الديمقراطية ممثلة التداول على السلطة حقوق الإنسان المواطنة واحترام القانون، لبناء مجتمع واعي بحقيقة الديمقراطية والحكم الراشد.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المصادر والمراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المراجع

أ- الكتب المقدسة:

القرآن الكريم برواية ورش عن بن نافع

ب- القواميس والموسوعات:

1. الرازي محمد بن أبي بكر: **مختار الصحاح**، لبنان: مكتبة لبنان، 1985.
2. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 130/2.

ج- الكتب باللغة العربية:

3. بوكرا إدريس، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر من الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص** ، ط.2، ج.1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
4. الغزالي أسامة: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسة عالم المعرفة، الكويت، العدد 117، سبتمبر 1987.
5. قيره إسماعيل وآخرون، **مستقبل الدمقرطة في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
6. الحمداني أقتحان أحمد سليمان: **الأساس في العلوم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط/1، 2004.
7. برقوق أمحمد ، **الهندسة السياسية: مقاربة ابستيمولوجية** ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر والمعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وزارة الخارجية، 2001.
8. الخزرمي تامر كامل محمد: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
9. جاب الله عبد الله، **الأزمة السياسية في الجزائر**، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1996.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

10. البدراوي حسن، **الأحزاب السياسية والحريات العامة - دراسة تأصيلية، تحليلية ومقارنة في حرية تكوين الأحزاب وحرية النشاط الحزبي، حق التداول السلطة-**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.

11. خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

12. الدوسكي ديندار شفيق: **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث**، دار الزمان، سوريا، ط/2009.

13. الشاعر رمزي: **النظرية العامة للقانون الدستوري**، دار النهضة العربية، 1982،

14. الطماوي سليمان: **النظام السياسية والقانون الدستوري**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.

15. طماوي سليمان محمد: **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي**، ط.5، مصر، مطبعة جامعة عين الشمس، 1986.

16. هيكل السيد خليل ، **الأحزاب السياسية، فكرة ومضمون**، مكتبة الطالعة.

17. الشارود: **التعددية الحزبية في ظل الدولة الإسلامية**.

18. الزبيري الطاهر: **نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد الأركان الجزائري**، الشروق للإعلام والنشر، ط/1، 2011.

19. الكواري عالي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

20. عبد الجواد: **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي.**

21. بسيوني عبد الغني عبد الله، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية، دار الجامعية، المكتبة القانونية، 1997.

22. ناجي عبد النور: **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

23. ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية لسياسية**، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة.

24. ناجي عزوز عبد القادر، **مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (أحادية، ثنائية وتعددية)**، الحوار المتمدن، الجزائر، 2009.

25. عفيفي كامل عفيفي، **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية (دراسة مقارنة)**، دار الجامعية.

26. زعدود علي، **الأحزاب السياسية في الدولة العربية**، متيجة للطباعة، 2007.

27. زغدود على، **نظام الأحزاب السياسية في الدول العربية**، متيجة للطباعة، 2007.

28. فكري فتحي، القانون الدستوري: **النظام الحزبي - سلطات الحكم في دستور 1971-**، ج2، مصر: دار النهضة العربية، 2000.

29. السويدي محمد: **علم الاجتماع السياسي (ميدانه وقضاياه)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

30. القيروتي محمد قاسم، **السياسة العامة**، ط.1، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006.

31. إسماعيل محمود حسن، **التنشئة السياسية (دراسة في دور أخبار التلفزيون)**، ط.1.، دار النشر للجامعات ، مصر، 1997.

32. ثروة مكي، **الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**، ط.1، القاهرة: عالم الكتب، 2005.

33. حاروش نور الدين، **الأحزاب السياسية**، ط/1، الجزائر، دار الأمة للطباعة للنشر، 2009.

34. ربوح ياسين، **الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم"**، الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2010.

د- الكتب باللغة الأجنبية:

1. Jean Gicquel et André Hauriou : **Droit constitutionnel et institutions Politiques**, Paris, 1985.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. Marcel Prelat : **Science Palitique**, P.U.F, Paris, 1967.

هـ- الرسائل والمذكرات:

1. خالد توازي: **الظاهرة الحزبية في الجزائر**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، (2006/2005).
2. سليمة رابحي، **الأحزاب السياسية وعمليات الاتصال في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، (2008/2007).
3. قادة الزاوي، **النظام الحزبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تحت إشراف: جمال زيدان، جامعة سعيدة، (2009/2008).
4. محمد سليماني، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر: يوسف بن خدة، (2006/2005).

و- المجلات والدوريات:

1. أحمد سويقات: **جبهة التحرير الحزبية في الجزائر 1992.2004**، جامعة زرقلة مجلة البحث، العدد 4، 2006، ص114.
2. عمر عبد الكريم سعداوي، **التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا**، السياسة الدولية، العدد 138 سنة 26، أكتوبر 1999، القاهرة، الأهرام.

ي- القوانين والدساتير:

1. الأمر رقم 09/97 المؤرخ في 27 شوال 1417هـ الموافق لـ 06 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، سنة 34، 6 مارس 1997.
2. دستور 28 نوفمبر 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 26 رجب 1417هـ الموافق لـ 07 ديسمبر 1996، والذي يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، لـ08 ديسمبر 1996.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3. القانون رقم 11/89 المؤرخ في 2 ذي الحجة 1409هـ الموافق لـ 05 يوليو 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، سنة 26.

4. مرسوم رئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 22 رجب 1409هـ الموافق ل 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، العدد 09 في 01 مارس 1989.

5. القانون العضوي الجزائري للأحزاب عام 1997، المادة 11.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني 1986، الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني، 1986.

ز- مواقع إلكترونية:

1. www.rnd-dz.com.10/04/2013 à 9h45.
2. http://arab-unitx.net/forums/index.php.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

بسملة

كلمة شكر

إهداء

مخلص البحث

مقدمة..... أ/و

الفصل الأول: التأصيل النظري للأحزاب السياسية

تمهيد 07

المبحث الأول: الأحزاب السياسية (تحديد وتأصيل) 14/08

المطلب الأول: مفهوم الحزب السياسي 08

1- المعنى اللغوي..... 08

2- المعنى الاصطلاحي..... 08

3- تعريف الفكر العربي..... 09

4- الفكر الليبرالي..... 09

5- الفكر الماركسي..... 11

المطلب الثاني: عوامل نشأة الأحزاب السياسية 12

1- العامل السيكولوجي 12

2- العامل المؤسساتي 12

3- العامل الإيديولوجي 12

4- العامل التاريخي 13

5- العامل التنموي..... 13

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية..... 14

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: تصنيف، وظائف وأهداف الأحزاب السياسية 21/15
المطلب الأول: تصنيف الأحزاب السياسية 15
1- أحزاب الأعيان 15
2- أحزاب المناضلين 15
3- أحزاب التجمع 15
المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية 16
1- وظيفة التعبير عن رغبات الجماهير (الإرادة الشعبية) 16
2- وظيفة تكوين الرأي العام وهيكلة الاقتراع 17
3- وظيفة تكوين واختيار النخبة السياسية
(تكوين واختيار القيادات والكوادر السياسية) 17
4- وظيفة تنظيم المعارضة 18
5- وظيفة التوفيق الاجتماعي 19
6- وظيفة المشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها 19
المطلب الثالث: أهداف الأحزاب السياسية 20
1- الأهداف الرئيسية 20
2- الأهداف العامة 20
3- الأهداف القومية 21
4- الأهداف الدينية 21
5- الأهداف الدولية 21
المبحث الثالث: معايير ووسائل ومزايا وعيوب الأحزاب السياسية 31/22
المطلب الأول: معايير الأحزاب السياسية 22
المطلب الثاني: وسائل الأحزاب السياسية 23
1- الوسائل السياسية 23
2- وسائل الاتصال 25
3- الوسائل المادية الأخرى 25

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4- الوسائل الاقتصادية 25
5- الوسائل الاجتماعية 26
6- الوسائل القهرية 26
7- الوسائل العسكرية 27
8- الوسائل الدينية 27
المطلب الثالث: سلبيات وإيجابيات الأحزاب السياسية 27
1- الإيجابيات 27
2- السلبيات 29
خلاصة 31
الفصل الثاني: الظاهرة الحزبية في الجزائر
تمهيد 32
المبحث الأول: نشأة الظاهرة الحزبية 48/33
المطلب الأول: النظام السياسي الجزائري في الأحادية الحزبية 33
الفرع الأول: الممارسة السياسية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965) .. 34
الفرع الثاني: الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين
(1965-1979) 35
الفرع الثالث: الممارسة السياسية في عهد الرئيس الشادلي
بن جديد (1979-1988) 37
المطلب الثاني: الانتقال إلى التعددية الحزبية 39
المبحث الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي للأحزاب السياسية 54/49
المطلب الأول: الأساس الدستوري 49
1- دستور 1989 49
2- الجيش 51
المطلب الثاني: الأساس القانوني 52
1- دستور 1989 52

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- قانون رقم 89-11 المتعلق بجمعيات الطابع السياسي..... 52
3- دستور 1996 53
4- القانون العضوي (97-09) المتعلق بالأحزاب السياسية..... 54
المطلب الثالث: الأساس التنظيمي 54
المبحث الثالث: واقع الأحزاب السياسية في الجزائر 77/56
المطلب الأول: الاتجاهات الإيديولوجية للأحزاب السياسية 56
الفرع الأول: الوطنية..... 56
1- جبهة التحرير الوطني 56
2- التجمع الوطني الديمقراطي 57
3- حزب التجديد الجزائري..... 57
الفرع الثاني: العلمانية 58
1- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية..... 58
2- حزب العمال 59
3- جبهة القوى الاشتراكية 59
4- الإتحاد من أجل الديمقراطية والحريات 60
5- الحركة الديمقراطية الاجتماعية 61
6- الحزب الاجتماعي الديمقراطي..... 61
7- الحزب الاشتراكي:..... 61
الفرع الثالث: الإسلامية 61
1- الجبهة الإسلامية للإنقاذ 61
2- حركة النهضة..... 62
3- حركة مجتمع السلم: 62
4- حركة الإصلاح الوطني 63
5- التحالف الوطني الجمهوري..... 63

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: آليات تفعيل العمل السياسي للأحزاب في الجزائر 64
1- القيام بالدور الفعلي للأحزاب السياسية 64
2- تكوين الإطارات، الديمومة والاستمرار 67
3- توعية الجماهير 68
المشاركة الحزبية بأبعادها 69
المطلب الثالث: عوائق العمل الحزبي في الجزائر 70
الفرع الأول: المعوقات الداخلية للأحزاب في الجزائر 70
1- التنظيم الهيكلي والوظيفي للأحزاب 71
2- مشاركة الأعضاء في الأحزاب 73
الفرع الثاني: المعوقات الخارجية للأحزاب 74
1- علاقة الأحزاب مع الجمهور 74
2- علاقة الأحزاب مع بعضها البعض 76
خلاصة 77
خاتمة 80/78
قائمة المصادر والمراجع 85/81
فهرس المحتويات 90/86

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص الدراسة:

إن الأحزاب السياسية؛ ظاهرة عرفت ميلادها مع مصطلح القرن التاسع عشر، وعرفت تنامي سريع، قادها في النهاية لتصبح صاخبة الدور الأساسي في الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها، لكن الملفت للانتباه في هذه الظاهرة أنها لم تعرف نفس المسار التطوري في جميع البلدان، وهذا ما يخلف بالطبع تذبذب في نمو الأحزاب وتطورها من منطقة لأخرى.

وعليه إن التطور السياسي الذي عرفته الجزائر أثناء العهد الاستعماري، تمخضت عنه تعددية سياسية حزبية عاكسة ومعبرة للتباين الاجتماعي الذي يطبع الجزائر آنذاك. وهذا ما دفع بها إلى التغير نحو الديمقراطية والذي يمكن أن نقيم على ضوءه مسار عملية الإصلاح السياسي لازال موضع شك ونقد، فرغم المسار الديمقراطي الذي تعثر في التسعينات وأعيدت له الحياة فيما بعد، إلا أنه أصبح مسارا مقيدا ومحدودا؛ إذ يمكن القول أن التعددية في الجزائر عرفت انتكاسة وانتظرت مختلف المراحل التي مر بها الحزب الواحد ومختلف التحولات الداخلية والخارجية التي ميزت الحياة السياسية والإصلاحات التي رافقتها، والتي مهدت الطريق لدخول الجزائر عهد التعددية السياسة والمناقشة السياسية الحرة عبر الانتخابات ومبدأ التداول على السلطة.

بالإضافة إلى هذا يمكن القول أن موضوع الأحزاب السياسية عموما يعبر من بين المواضيع المهمة، التي تصب في فحوى النظام السياسي والرهانات السلطوية، وهذا ما جعله موضوع جديد ومتجدد باستمراره.

Résumé :

Les partis politiques, phénomène connu son anniversaire avec le terme du XIXe siècle, et je savais une croissance rapide, a conduit finalement à devenir rôle fondamental bruyant dans les systèmes politiques des différentes formes, mais pour attirer l'attention sur ce phénomène, elle ne savait pas le même chemin évolutif dans tous les pays, ce qui est ce qui réussit bien sûr, la fluctuation de la croissance des partis politiques et leur évolution d'une région à l'autre.

Il aurait dû savoir que l'évolution politique de l'Algérie à l'époque coloniale, a émergé du pluralisme politique partisan réflexif et expressif de la disparité sociale qui imprime Algérie à l'époque. Cela les a incités à changer vers la démocratie et que nous puissions évaluer sur la voie de la lumière du processus de réforme politique est encore dans le doute et la critique, en dépit du processus démocratique, qui a calé dans les années nonante et retourné sa vie plus tard, il est devenu un chemin restreint et limité, on peut dire que le pluralisme en Algérie Je savais revers et attendu différentes étapes vécues par le système de parti unique et diverses transformations internes et externes qui ont caractérisé la vie politique et les réformes qui ont accompagné, et qui a ouvert la voie à entrer dans l'ère du pluralisme Algérie politique et le débat politique sur des élections libres et le principe de la rotation du pouvoir.

En plus de cela, nous pouvons dire que la question des partis politiques généralement exprimé parmi les sujets importants, qui coule dans la substance du système politique et les enjeux sont autoritaires, ce qui est ce qui lui fait à nouveau et renouvelé pour continuer le thème.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

UNIVERSITE Dr. MOULAY TAHAR-SAIDA-

Faculté De Droit et Sciences Politique

Département de Sciences Politiques

Le Phénoméne partisan en Algérie

(La Période Entre 1989 à ce Jour)

Mémoire présenté en vue de l'obtention du Licence
en Sciences Politique
Spécialité : Organisations Economiques et Relations Internationales

Présenter par:

- BENCHOHRA Halima Manel
- BENOUR Houria

Encadrer par :

Mr. CHEBLI Mohamed

La Commission d'examen:

Mr.: CHEBLI MOHAMMED ……. President
Mr.: CHIKHAOUI …… Rapporteur
Mr.: MOUKIL ……... Examinateur

année Universitaire: 2015- 2016

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com